هاشم نعمة فياض *

الخصوبة السكانية في العراق: تطوّرها والعوامل المؤثرة فيها

درس البحث تطوّر مستوى الخصوبة السكانية في حالة العراق، فقام بتحليل التغيّرات التي حدثت في هذا المستوى زمانًا ومكانًا خلال العقود الأخيرة، وذلك بالنظر إلى التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإلى الحروب الداخلية والخارجية التي شهدها البلد طوال هذه العقود، فكان لا بدّ لها أن تؤثر في سلوك الخصوبة وتنعكس على التنمية، مع البحث في التوزيع الجغرافي للخصوبة، على مستوى الحضر والريف والمحافظات، والبحث أيضًا في علل التباين في هذا التوزيع، إن أمكن ذلك، وفي المتغيّرات المتبادلة التأثير التي حددت سلوك الخصوبة، وهي: حجم الأسرة، وضعية المرأة، التعليم، المهنة، الدِّين، الحروب والسياسة السكانية. وقد استُخدمت نظرية التحوّل الديموغرافي للاستفادة منها في التحليل والاستنتاج. وأجرى البحث مقارنات بين البلدان العربية والبلدان النامية والبلدان المتقدمة من أجل كشف أوجه الشبه والاختلاف في تطور الخصوبة، والعوامل المؤثرة فيها، وخرج في النهاية بخلاصة.

مقدِّمة

يُقصد بالخصوبة السكانية عدد المواليد الأحياء في أي مجتمع سكاني، وهي أحد المكونات الثلاثة الرئيسة التي تقرر معدل النمو السكاني، إلى جانب معدلي الوفيات والهجرة، إلّا أنها تكون في معظم الحالات المقرر الأول لنمو السكان وتركيبهم، ومن ثم تؤثر في مجمل بنية السكان الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وفي هجرتهم وتوزيعهم الجغرافي. والولادة عامل بيولوجي أكثر تعقيدًا وأصعب دراسة من عاملي الوفيات والهجرة، وذلك بسبب تعقّد مؤثراتها وتنوّعها وتذبذبها. وقد أصبح موضوعها مجالًا رحبًا للدراسات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية[1] والثقافية، وينبغي التمييز بينها وبين القدرة الفسيولوجية على الإنجاب، وهي القدرة التي لا يوجد لها قياس مباشر في حين تقاس الخصوبة السكانية من إحصاءات المواليد.

* باحث عراقي، ورئيس قسم الجغرافيا، الجامعة الحرة، لاهاي (هولندا).

١ للمزيد انظر: فاضل الأنصاري، **جغرافية السكان** (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٦)، ص ١٨٩.

يكتسي بحث خصوبة المرأة العراقية أهمية خاصة في الوقت الحاضر، نتيجة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما شهده العراق من حروب داخلية وخارجية لا بدّ أن تنعكس تأثيراتها على تطوّر مستوى الخصوبة واتجاهه وتوَزّعه. وتُلاحَظ قلة، بل ندرة ما نُشر في الأعوام الأخيرة على وجه الخصوص من أبحاث ودراسات أكاديمية معمَّقة تبحث في العلاقة بين تطور الخصوبة والمتغيّرات المذكورة.

يهدف البحث إلى رصد وتحليل التغيّرات التي حدثت في مستوى الخصوبة على صعيدي الزمان والمكان خلال العقود الأخيرة، وإلى درس المتغيّرات المتبادلة التأثير التي حدَّدت سلوك الخصوبة، حيث سيتم التركيز على المتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تندرج تحتها المتغيّرات الفرعية التالية: حجم الأسرة؛ وضعية المرأة؛ التعليم؛ المهنة؛ الدِّين؛ الحروب؛ السياسة السكانية.

اعتمد البحث في مصادره ومراجعه على ما أصدرته وزارة التخطيط العراقية من مسوح وتقارير سكانية ومعطيات إحصائية تشمل التعدادات السكانية العامة التي تجرى مرة واحدة كل عشرة أعوام، كان آخرها التعداد في العام ١٩٩٧، والمجموعات الإحصائية السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء التابع للوزارة نفسها، والدوريات الأكاديمية العراقية والعربية والعالمية الصادرة باللغة الإنكليزية، ومنشورات الأمم المتحدة – قسم السكان، ولجنة الإسكوا التابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى مصادر ومراجع أخرى باللغتين العربية والإنكليزية.

اتّبعنا في البحث المنهج التحليلي، وبالأخص أسلوب التحليل الإحصائي، للاستفادة منه في الاستنباط والاستنتاج. واستندنا في ذلك على الجداول الإحصائية التي رتّبناها وأجرينا حساب معطياتها الإحصائية، أو أخذناها من مصادرها الأصلية، وقمنا برسم أشكال بيانية للاستفادة منها في التحليل والاستنتاج وإيضاح المعطيات المبحوث فيها، واتّبعنا أيضًا المنهج المقارن في تناولنا الدول العربية والدول المجاورة لها علاوة على الدول النامية والدول المتقدمة، لتبيان درجة تشابه أو اختلاف تطور الظاهرة المدروسة واتجاهه، والمتغيّرات المتبادلة التأثير المؤثرة فيها.

فرضيات البحث

تتركز فرضيات البحث على ثلاث نقاط أساسية:

الأولى: انخفاض مستوى خصوبة المرأة العراقية في العقود الأخيرة.

الثانية: تباين مستويات الخصوبة على صعيدي الزمان والمكان.

الثالثة: التأثير الذي تمارسه على الخصوبة مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتداخلة.

الدراسات السابقة

من أهم الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع بهذا القدر أو ذاك، رغم قلّتها واقتضابها، كتاب د. فاضل الأنصاري **مشكلة السكان: نموذج القطر العراقي** (١٩٨٠)، الذي خصّص المؤلف فيه فصلًا لدراسة حركة الزيادة الطبيعية للسكان، وحلّل ضمنها تطوّر الخصوبة والعوامل المؤثرة فيها وهي الدِّين، والبنية الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وتوزيعها الجغرافي. كما أن الأنصاري تطرّق في كتابه **الجغرافية السكانية** (١٩٨٦)

بشكل مقتضب إلى دراسة الولادات والعوامل المؤثرة فيها. يضاف إلى ذينك المؤلَّفين ما صدر عن وزارة التخطيط العراقية من مسوح وتقارير تناول جزء من مضامينها موضوع الخصوبة. ويُخص بالذكر في هذا المجال:

- «مسح الأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤»، وهو من ثلاثة أجزاء عالجت دراسة فيه تطوّر الخصوبة والعوامل المؤثرة فيها، وذلك ضمن الحديث عن مكوّنات السكان. وقد أُنجز هذا المسح المهم، بعد انقطاع في الدراسات السكانية دام عشرة أعوام، بالتعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الدراسات التطبيقية النرويجي الدولي، وتمّ ميدانيًا بطريقة سلسة رغم الظروف الصعبة التي يمر بها العراق، وشمل جميع المحافظات؛

- «المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠٠٧» الذي تضمّن معطيات عن الخصوبة، وجرى تنفيذه ضمن برنامج التعاون الفني بين وزارة التخطيط والبنك الدولي؛

- «العراق: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨» الصادر عن وزارة التخطيط بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد تطرّق باقتضاب إلى معدلات الخصوبة، والعمر عند الزواج، ووفيات الأطفال، والمخاطر التي تهدد صحة النساء والأطفال، ومعدل توقّع العمر، والمستوى التعليمي للنساء، والهجرة من الريف إلى المدن، والهجرة القسرية في الداخل وإلى الخارج. كما أنه خصّص فصلًا لدراسة تمكين المرأة؛

- «تقرير الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعزوبية النساء في العراق (٢٠٠٨)»، وهو من إعداد عبد الرزاق جاسم حسون الذي درس تطوّر معدلات العزوبة وأسبابها؛

- «تقرير حالة سكان العراق ٢٠١٠» الذي بحث في التطوّر السكاني في العراق: التركيب النوعي والعمري، معدلات النمو السكاني بين المحافظات، ومراحل التحوّل الديموغرافي: معدلات الخصوبة والوفيات، والهجرة في الداخل والخارج، النافذة الديموغرافية في العراق، وسيناريوهات النمو وأثره في التنمية. وهو صادر أيضًا عن وزارة التخطيط بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

- «المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية آذار/ مارس ٢٠١٢»، الصادر عن وزارة التخطيط، وتم فيه درس التعليم، والمساواة والأمن الأسري، وإعداد الفتيات للدور الإنجابي، والصحة الإنجابية، والخصوبة ووسائل تنظيم الأسرة، ورعاية الأمهات، وتمكين المرأة وحمايتها من العنف.

إضافة إلى دراسات متناثرة تطرّقت ضمنًا إلى الخصوبة، بما في ذلك رسائل وأطروحات للماجستير والدكتوراه، ودراسات في دوريات أكاديمية عراقية.

أولاً: تطور مستوى الخصوبة

١- نظرية التحوّل الديموغرافي

تشرح هذه النظرية المشهورة العلاقة بين معدل الولادات الخام ومعدل الوفيات الخام. وقد استُخدمت لتفسير آلية معدلات النمو السكاني في أوروبا الغربية، بعد أن نشرها فرانك نوتيسين أول الأمر في عام ١٩٤٥. طبقًا لهذه النظرية، تمر المجتمعات البشرية بأربع من مراحل التحوّل الديموغرافي(٢):

2 Onn Winckler, *Arab Political Demography,* Sussex Studies in Demographic Developments and Socioeconomic Policies in the Middle East and North Africa (Brighton: Sussex Academic Press, 2005), pp. 34-35.

تبدأ **المرحلة الأولى** بطيئة أو أقرب إلى الثبات، بسبب المعدل المرتفع لكلٍّ من الولادات والوفيات. وهي تتمثّل في المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي القبلي أو التقليدي المتخلّف ولم تنتقل بعدُ إلى الحياة العصرية، وهذه تشمل حاليًا مناطق محدودة من العالم.

في **المرحلة الثانية** تزداد سرعة النمو نتيجة هبوط معدلات الوفيات بصورة أسرع من هبوط الولادات، بسبب تحسّن المستوى الصحي والتعليمي والاقتصادي. وقد مرت الدول المتقدمة صناعيًا بهذه المرحلة التي استمرت قرنًا من الزمن تقريبًا، بينما دخلتها الدول النامية بسرعة، مستفيدة من التقدم الحاصل في مجال الطب الوقائي والعلاجي، ولا يزال الكثير منها يمر بهذه المرحلة، حيث يزيد معدل نمو السكان على ٢ في المئة سنويًا.

وفي **المرحلة الثالثة** يبدأ النمو السكاني بالهبوط التدريجي نتيجة هبوط الولادات (يتراوح معدل النمو السكاني بين ١ في المئة و٢ في المئة سنويًا). ويُطلَق على هذه المرحلة اسم المرحلة الانتقالية.

أمّا **المرحلة الرابعة**، فيصِل النمو فيها إلى الثبات المرشَّح للتناقص. وتمر بهذه المرحلة حاليًا دولُ أوروبا، حيث معدل النمو السكاني أقل من ١ في المئة سنويًا[٣].

التحوّل الديموغرافي إذًا صيرورة يمر بها مختلف المجتمعات البشرية، ويمكن أن تطول هذه الصيرورة أو تقصر بحسب درجة تطور البنية الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمعات.

تُشتق القوة التفسيرية للنظرية من ربط المميزات العامة للتغير الديموغرافي بالتغيّر الاجتماعي والاقتصادي، الذي يلخَّص في الغالب بـ «التحديث». وعلى غرار نظرية الحداثة، تُنكر نظرية التحوّل الديموغرافي في بعض نسخها المعدَّلة العالم الثالث كتاريخ، وتفترض أن التقدم يتكوّن من إنجاز الظروف المميّزة للغرب. وبما أن التحديث والغربنة انتقلا إلى دول أخرى، فإن سكانها سيواجهون مراحل التغيّر الديموغرافي نفسها، وهذا ما يحدث بالضبط حين أصبح تحوّل الخصوبة نحو الانخفاض عالميًا[٤].

من تطبيق هذه النظرية على الدول العربية، وبحسب وينكلير، تبرز ثلاث ملاحظات رئيسة:

الملاحظة الأولى هي أن من الواضح جدًا أن أنماط التحوّلات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية في الدول النامية كانت خلال النصف الثاني من القرن العشرين تشمل كلًّا من الدول العربية النفطية وغير النفطية، وكانت في الغالب، وبشكل جماعي، تختلف عن تلك التي تحدث في الدول الغربية المتقدمة. فعلى سبيل المثال، كانت حالة الاختلاف كبيرة في نواح عدة، منها دور المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية، ومستوى التصنيع، ومصادر الدخل الحكومي، ومتوسط الدخل الفردي، والبنية السياسية. ولهذه النواحي كلها تأثير كبير في السلوك الديموغرافي بشكل عام، وفي أنماط الخصوبة بشكل خاص.

الملاحظة الثانية هي أن التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول الغربية المتقدمة كان في جوانبه كافة، وبالأخص ارتفاع المستوى المعيشي، العامل الرئيس الذي قدّمته نظرية التحوّل الديموغرافي لشرح الانخفاض الحاد في معدلات الوفيات الخام، ثم في معدلات المواليد الخام لاحقًا. على العكس من ذلك، جاء الانخفاض في معدلات الوفيات في كثير من الدول النامية بتأثير من عوامل خارجية، وفي مقدمتها استيراد التسهيلات الصحية الحديثة[٥].

٣ الأنصاري، **جغرافية السكان**، ص ١٢٣–١٢٥.

4 Elspeth Graham, “What Kind of Theory for what Kind of Population Geography?,” *International Journal of Population Geography,* vol. 6, no. 4 (July-August 2000), pp. 262-265.

5 Winckler, p. 39.

وهنا لا أتفق مع الباحث وينكلير الذي لم يعط دورًا للتحوّلات التي شهدتها البنية الاجتماعية والاقتصادية، وانعكست في تطور القوى المنتجة وانتشار التعليم وارتفاع مستوى الثقافة والوعي؛ إذ يلاحظ أن هناك مثلًا علاقة عكسية قوية بين تعليم الإناث ومستوى الخصوبة، وعلاقة عكسية أيضًا بين ارتفاع نسبة مشاركة النساء في فئة السكان النشيطين اقتصاديًا وتسارع عملية التمدن، أي توسع المدن وزيادة نسبة السكان القاطنين فيها من مجموع السكان. وهي تعَدّ من العوامل الرئيسة التي ساهمت في التحوّل الديموغرافي في دول مثل دول المغرب العربي، كما يذكر كيث سوتون[٦]. وفي تقديرنا أن ليس في الإمكان أن يكون أثر استيراد التسهيلات الصحية بهذه الفعالية في غياب هذه التحوّلات. وهذا ما سنبحث في تأثيراته خلال تحليل العوامل المؤثرة في الخصوبة، رغم أن التحوّلات المذكورة لم تكن بالمستوى الذي يحدث في الدول المتقدمة، وهو ما يمكن أن ينسحب على كثير من الدول النامية.

الملاحظة الثالثة هي أن هذه النظرية لم تأخذ في الاعتبار ثلاثة عوامل ذوات تأثير أساسي في سلوك الخصوبة: عامل الهجرة، وعامل تأثير السياسة السكانية الحكومية في مستويات الخصوبة، والعامل الثقافي- الديني الذي كان موضع تغيير ليس فقط من مجتمع إلى آخر، بل أيضًا داخل المجتمع الواحد بين الآباء والأبناء (٧). وفي رأينا أن على الرغم من أن العامل الأخير يمكن أن يمتلك تأثيرًا باتجاه بقاء الخصوبة مرتفعة، فإن تأثيره يضعف عندما تتعمّق التحوّلات الاجتماعية - الاقتصادية في المجتمع، ولهذا نرى أُسرًا دينية تتبنّى التخطيط العائلي.

وبحسب وينكلير، تظل نظرية التحوّل الاجتماعي إطارًا مفيدًا لتحليل التغيّرات الديموغرافية من وجهة نظر تاريخية، رغم كل النقد الموجّه إلى هذه النظرية. أمّا إمكانية تطبيقها على التحوّلات الديموغرافية في الدول النامية، فهي ليست مجرد نقاش أكاديمي، بل لها أهمية عملية كبيرة بخصوص السياسة السكانية الملائمة التي يجب تبنّيها[٨]. ومن وجهة نظرنا، يمكن تطوير هذه النظرية لتأخذ في الاعتبار الإطار العام لطبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، وهذه مسألة يُفترض أن تبقى مدار نقاش أكاديمي مثمر.

٢- تطور مستوى الخصوبة: حالة العراق

بما أن الخصوبة تعَدّ أهم المكونات المقرِّرة للنمو السكاني، فلا بدّ أن نشير إلى تطور هذا النمو.

لقد ارتفع عدد سكان العراق من ٣,٤ مليون نسمة عام ١٩٣٤ إلى ٣٣,١ مليون نسمة عام ٢٠١١، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء. وكان قد ازداد العدد في العام ٢٠١٠ إلى ٣١,٧ مليون نسمة بحسب الأمم المتحدة، و٣٢,٥ مليون نسمة بحسب الجهاز المركزي للإحصاء، ويلاحَظ أن ثمة تباينًا بين الرقمين الأخيرين (أنظر الجدول رقم (١) والشكل رقم (١))، علمًا بأن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء هي تقديرات يعتمد حسابها على معدل النمو السكاني بين تعدادي عامي ١٩٨٧ و١٩٩٧، وذلك بسبب عدم إجراء التعداد السكاني في موعده المقرر عام ٢٠٠٧. وارتفع معدل النمو السنوي للسكان وبلغ الذروة عام ١٩٧٧ (٣,٨ في المئة) ثم بدأ ينخفض، مع بعض الارتفاعات البسيطة.

---

6 Keith Sutton, "Demographic Transition in the Maghreb," *Geography an International Journal,* vol. 84, no. 2 (April 1999), pp. 111-116.

وللمزيد انظر: هاشم نعمة فياض، «نظرية التحوّل الديموغرافي، المفهوم والتطبيق: دراسة تحليلية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية،» **عالم الفكر**، السنة ٤١، العدد ١ (تموز/ يوليو- أيلول/ سبتمبر، ٢٠١٢)، ص ٢٣١-٢٦٨.

7 Winckler, pp. 39-40.

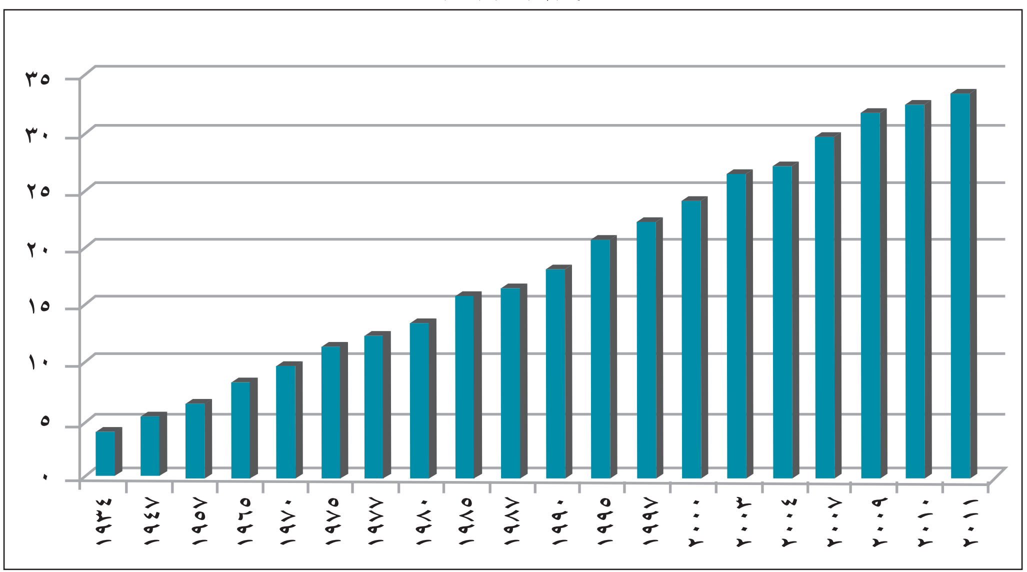
٨ المصدر نفسه، ص ٤٠.

الجدول رقم (١)
عدد السكان ومعدل النمو السنوي للسكان
١٩٣٤-٢٠١١

العام	عدد السكان، بالملايين		معدل النمو السنوي (٪)	
	الجهاز المركزي للإحصاء	قسم السكان التابع للأمم المتحدة	الجهاز المركزي للإحصاء	قسم السكان التابع للأمم المتحدة
١٩٣٤*	٣,٣٨٠	–	١,٨	–
١٩٤٧ *	٤,٨١٦	–	٢,٧	–
١٩٥٧ *	٦,٢٩٩	–	٢,٧	–
١٩٦٠	–	٦,٨٤٧	–	–
١٩٦٥ *	٨,٠٤٧	٧,٩٧٦	٣,١	٣,١
١٩٧٠	٩,٤٤٠	٩,٣٥٦	٣,٢	٣,٢
١٩٧٥	١١,١٢٤	١١,٠٢٠	٣,٣	٣,٣
١٩٧٧ *	١٢,٠٠٠	–	٣,٨	–
١٩٨٠	١٣,٣٠٠	١٢,٩٦٢	٣,٤	٣,٢
١٩٨٥	١٥,٥٨٥	١٥,٢٣٦	٣,٢	٣,٢
١٩٨٧ *	١٦,٣٣٥	–	٢,٤	–
١٩٩٠	١٧,٨٩٠	١٧,٣٤١	٣,٠	٢,٦
١٩٩٥	٢٠,٥٣٦	٢٠,٢٠٦	٢,٨	٣,١
١٩٩٧*	٢٢,٠٤٦	–	٢,٩٩	–
٢٠٠٠	٢٤,٠٨٦	٢٣,٢٢٤	٢,٩٥	٢,٨
٢٠٠٣	٢٦,٣٤٠	٢٤,٧٠٠	٢,٩٧	٢,١
٢٠٠٤	٢٧,١٤٠	–	٢,٩٧	–
٢٠٠٧	٢٩,٦٨٢	–	–	–
٢٠٠٩	٣١,٦٦٤	–	٣,١**	–
٢٠١٠	٣٢,٤٨١	***٣١,٦٧٢	–	٢,٩
٢٠١١	٣٣,٣٣٠	–	–	–

ملاحظات:
* أعوام التعداد السكاني العام.
** معدل النمو السنوي خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٩.
*** التقدير المتوسط.
المصادر: العراق، وزارة التخطيط: **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤** (بغداد: [الوزارة]، ٢٠٠٥)، ج ٢: **التقرير التحليلي**، ص ٤٢؛ **المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٤** (بغداد: [الوزارة]، ٢٠٠٥)، ص ٣٩؛ **المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٧** (بغداد: [الوزارة]، ٢٠٠٨)، جدول ٦/ ٢؛ **المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠١٠-٢٠١١** (بغداد: [الوزارة]، ٢٠١٢)، جدول ١|٢، و**حالة سكان العراق، ٢٠١٠** (بغداد: [الوزارة]، ٢٠١١)، ص ٢٠، نفس الوزارة ولسنة ١٩٧٨ نقلاً عن: نسرين محمد حمزة، «وفرة القوى العاملة البشرية في العراق عام ١٩٧٧،» **مجلة الجمعية الجغرافية العراقية**، العدد ١٧ (١٩٨٦)، جدول رقم (١)، ص ١٩٥، و United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects: The 2010 Revision* (New York: United Nations, 2011), on the Web: <www.unpopulation.org>.

الشكل رقم (١)
عدد السكان بحسب الجهاز المركزي للإحصاء (بالملايين)
١٩٣٤-٢٠١١



المصدر: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول رقم (١).

الأمر المؤكَّد هو أن معدل الخصوبة في العراق شهد في الأعوام الأخيرة انخفاضًا ملموسًا لكنه بقي مرتفعًا، كما أنه انخفض بشكل أساس في جميع البلدان العربية خلال العقدين الماضيين. لكن المقارنة تُظهر أن هذا الانخفاض بدأ بعد عقدين من الانخفاض الذي حدث في كثير من الدول النامية الأخرى، وكانت وتيرته أبطأ[٩]. غير أن الانخفاض الذي حدث في العراق كان أقل، مقارنةً بدول مثل لبنان وتونس والمغرب. وتكمن الصعوبة هنا في تحديد النسبة الدقيقة لهذا الانخفاض، ومدى مساهمة مختلف العوامل فيه، كل على انفراد.

وبحسب التقديرات المتوسطة للأمم المتحدة (أنظر الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢))، استمر انخفاض معدل الولادات الخام من ٥٣,٢ في الألف في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٣٦,٦ في الألف في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، مع ملاحظة بعض الارتفاعات في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٥. أمّا معدل الوفيات الخام، فقد استمر في الانخفاض من ٢٥,٨ في الألف في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ ليعود إلى الارتفاع في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥، وتبدو هنا تأثيرات الخسائر البشرية الكبيرة التي نجمت عن الحرب العراقية - الإيرانية، ثم ليستقر عند ٦,٣ في الألف. ويلاحَظ أن التقديرات الحالية تختلف عن تقديرات الأمم المتحدة السابقة، التي كانت تشير بوضوح إلى ارتفاع الوفيات بعد عام ١٩٩٠ بسبب الحرب التي نتجت من احتلال الكويت وما تبع ذلك من فرض عقوبات اقتصادية على العراق. وقد أشارت منظمات دولية عدة إلى هذا الارتفاع. وبسبب انخفاض الوفيات، ظل معدل الزيادة الطبيعية مرتفعًا، إذ راوح بين ٢,٧ في المئة في الفترة ١٩٩٥٠-١٩٥٥ و٣,٠ في المئة في الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٠. أمّا المعطيات الرسمية المسجلة، فهي تقل كثيرًا عن تقديرات الأمم المتحدة للفترات الخماسية الأخيرة منذ ١٩٩٠، لكل من الولادات والوفيات، وبذلك انخفض معدل الزيادة الطبيعية بحسب هذه البيانات من ٢,٣ في المئة في الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٥ إلى ١,٣ في المئة في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥.

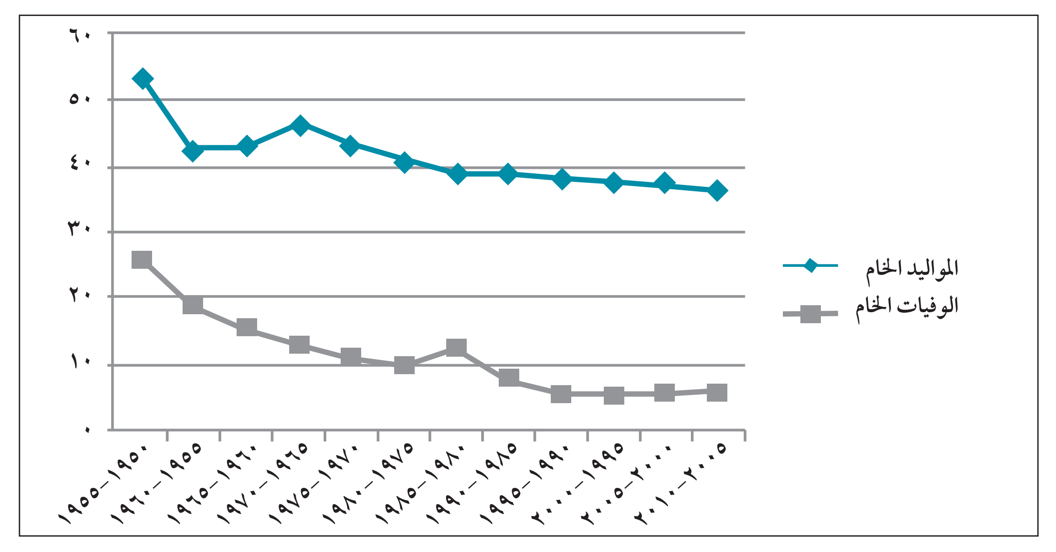
9 Winckler, p. 141.

الجدول رقم (٢)
التقديرات المتوسطة للأمم المتحدة بشأن معدلات المواليد الخام والوفيات الخام والزيادة الطبيعية ١٩٥٠-٢٠١٠

	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل الزيادة الطبيعية (٪)
١٩٥٠-١٩٥٥	٥٣,٢	٢٥,٨	٢,٧
١٩٥٥-١٩٦٠	٤٢,٦	١٩,١	٢,٣
١٩٦٠-١٩٦٥	٤٣,٣	٤,١٥	٢,٨
١٩٦٥-١٩٧٠	٤٦,٥	١٣,١	٣,٣
١٩٧٠-١٩٧٥	٤٣,٦	١١,١	٣,٢
١٩٧٥-١٩٨٠	٤١,٢	٩,٨	٣,١
١٩٨٠-١٩٨٥	٣٩,١	١٢,٦	٢,٦
١٩٨٥-١٩٩٠	٣٨,٨	٨,٠	٣,١
١٩٩٠-١٩٩٥	٣٨,٢	٥,٦	٣,٣
١٩٩٥-٢٠٠٠	٩,٣٧	٥,٤	٣,٢
٢٠٠٠-٢٠٠٥	٣٧,٥	٥,٦	٣,٢
٢٠٠٥- ٢٠١٠	٣٦,٦	٦,٣	٣,٠

المصدر: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects: The 2010 Revision*, on the Web: <www.unpopulation.org>.
معدل الزيادة الطبيعية من حساب الباحث.

الشكل رقم (٢)
التقديرات المتوسطة للأمم المتحدة بشأن معدلات المواليد الخام والوفيات الخام (في الألف) ١٩٥٠-٢٠١٠



المصدر: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول رقم (٢).

نحن لا نميل هنا إلى هذه البيانات، لأنها لم ترتقِ إلى مستوى الدقة في ما يخص تسجيل هذه المتغيّرات. بهذا يمكن القول بشكل عام إن العراق يمر بالمرحلة الثانية من التحوّل الديموغرافي، حيث إن معدل النمو السكاني أكثر من ٢ في المئة، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء والأمم المتحدة.

وبحسب توقعات الأمم المتحدة التي قامت على افتراض الانخفاض السريع للخصوبة، فقد انخفضت الخصوبة الكلية من٧,٣٠ طفل لكل امرأة في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٤,٨٦ طفل في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ (أنظر الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٣)). وقد عززت نتائج مسح الوفيات لعام ١٩٩٩ مثل هذا الانخفاض ولكن ليس بالسرعة المفترَضة من جانب الأمم المتحدة؛ فقد كان معدل الخصوبة، طبقًا لهذا المسح كما في الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٣)

تطور معدل الخصوبة الكلي بحسب التقديرات المتوسطة للأمم المتحدة

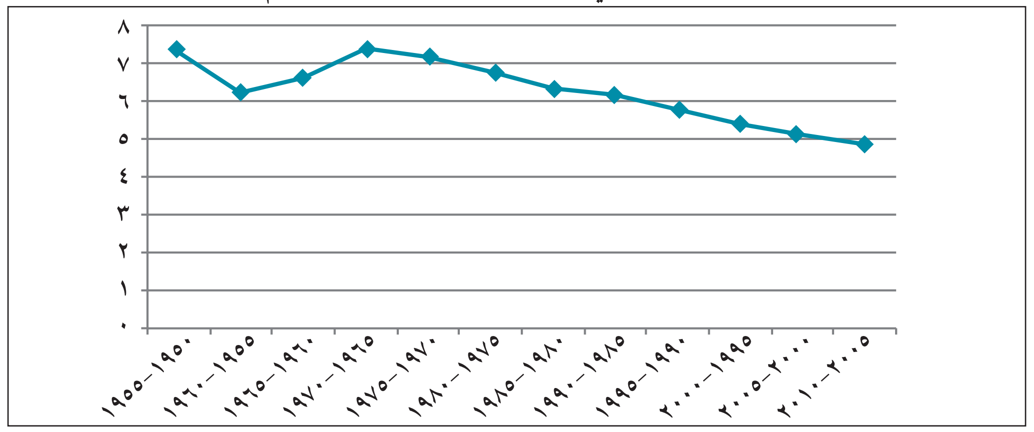
الأعوام	الأمم المتحدة
١٩٥٠-١٩٥٥	٧,٣٠
٩٥٥-١٩٦٠	٦,٢٠
١٩٦٠-١٩٦٥	٦,٦٠
٩٦٥-١٩٧٠	٧,٤٠
١٩٧٠-١٩٧٥	٧,١٥
١٩٧٥-١٩٨٠	٦,٨٠
١٩٨٠-١٩٨٥	٦,٣٥
١٩٨٥-١٩٩٠	٦,١٥
١٩٩٠-١٩٩٥	٥,٨٠
١٩٩٥-٢٠٠٠	٥,٤٠
٢٠٠٠-٢٠٠٥	٥,١٢
٢٠٠٥-٢٠١٠	٤,٨٦

المصادر: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects: The 2010 Revision,* on the Web: <www.unpopulation.org>.

الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥، عن: العراق، وزارة التخطيط: مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤، ج ٢: **التقرير التحليلي**، ص ٧٨.

الشكل رقم (٣)

تطوّر معدل الخصوبة الكلي بحسب التقديرات المتوسطة للأمم المتحدة



المصدر: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٤)

معدل الخصوبة الكلي طبقا لمسح الوفيات عام ١٩٩٩

الأعوام	معدل الخصوبة الكلية
١٩٧٤-١٩٧٩	٧,١٤
١٩٧٩-١٩٨٤	٧,٠٩
١٩٨٤-١٩٨٩	٦,٥٩
١٩٨٩-١٩٩٩	٥,٦٩

المصدر: Mohamed Ali, John J. Blacker and Gareth G. Jones, «Annual Mortality Rates and Excess Deaths of Children under Five in Iraq, 1991-98,» *Population Studies,* vol. 57, no. 2 (2003), p. 219.

وقد أكد انخفاضَ الخصوبة مسحُ الأحوال المعيشية في العراق عام ٢٠٠٤؛ إذ بيّن أن الخصوبة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ كانت ٤,٧ طفل وانخفضت إلى ٤,٠ طفل في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، إضافة إلى أن هناك انخفاضًا عامًا خلال الأعوام الخمسة التي تشكل الفترة المرجعية وما قبلها، أي أن معدل الخصوبة وصل إلى ٣,٨ طفل عام ٢٠٠٣، ولكن هذا المعدل كان ٤,٢ طفل في الحضر و٦,١ طفل في الريف بالنسبة إلى الفترة الأولى، و٣,٧ طفل و٥,٢ طفل على التوالي بالنسبة إلى الفترة الثانية. وهناك انخفاض مبدئي في قاعدة الهرم السكاني، حيث إن الفئة العمرية ٠-٤ بدأت تنخفض ولكنها لم تصبح بعدُ أقل من الفئة ٥-٩. لكن معطيات الجهاز المركزي للإحصاء تشير إلى أن معدل الخصوبة الكلي بلغ ٤,٣ طفل عام ٢٠٠٦[١٠]، وفي مسح عام ٢٠١١ بلغ متوسط عدد المواليد الأحياء لدى النساء في الفئة العمرية ٤٥- ٤٩ عامًا - كمقياس للخصوبة المكتملة - حوالي ٥ مواليد[١١]، وهذا يعني أن هذه الأرقام ما زالت بعيدة عن الدقة.

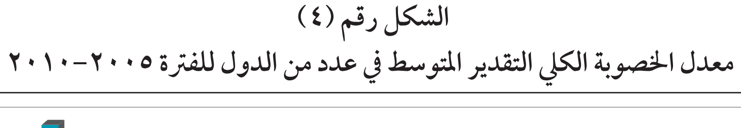
وتقل تقديرات مسح الأحوال المعيشية عن التقديرات السابقة التي تعتمد على نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٩٧، مع الإشارة إلى أن هذه النتائج تعتمد على أسلوب السكان/ معدل الخصوبة الذي يصحح عدد المواليد غير المسجل افتراضيًا في العام الذي يسبق التعداد أو المسح. ولا ينجح مثل هذا الأسلوب بالضرورة في حالة وجود انخفاض في الخصوبة[١٢]. ومقارنة بالبلدان العربية والدول المجاورة والدول الغربية، يتبيّن أن معدل الخصوبة في العراق يعَدّ مرتفعًا (أنظر الشكل رقم ٤)، ومن المتوقع أن يستمر انخفاضه في العقود المقبلة، أكان بحسب الافتراض العالي أم المتوسط أم المنخفض، ليصل إلى ٢,٩٦ طفل، بحسب الافتراض الأخير للفترة ٢٠٤٥ - ٢٠٥٠ [١٣]، وهذا يتفق مع الاتجاه العام للخصوبة في أقل البلدان نموًا.

١٠ العراق، وزارة التخطيط، **حالة سكان العراق، ٢٠١٠** (بغداد: [الوزارة]، ٢٠١١)، ص ٢٤.

١١ العراق، وزارة التخطيط، «المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، التقرير الموجز،» (بغداد، آذار/مارس ٢٠١٢)، ص ٤٥.

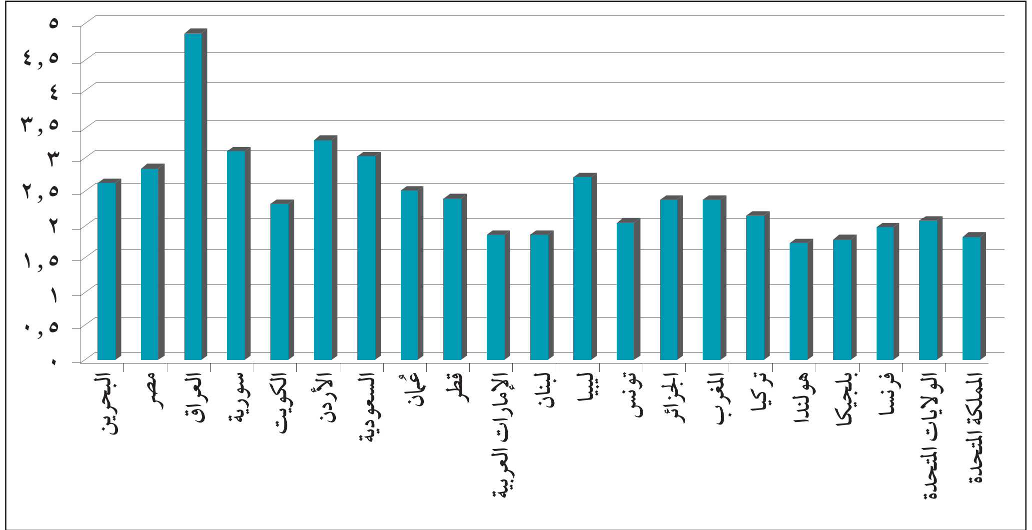
١٢ انظر: العراق، وزارة التخطيط، **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤** (بغداد: [الوزارة]، ٢٠٠٥)، ج ٢: **التقرير التحليلي،** ص ٤٨.

13 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects: The 2010 Revision* (New York: United Nations, 2011), on the Web: <www.unpopulation.org>.



الشكل رقم (٤)

معدل الخصوبة الكلي التقدير المتوسط في عدد من الدول للفترة ٢٠٠٥–٢٠١٠



المصدر: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects: The 2010 Revision,* on the Web: <www.unpopulation.org>.

متى يدخل العراق نطاق ما يسمّى الهبة أو النافذة الديموغرافية، التي تنتج من انخفاض معدلات الإنجاب في المجتمع الذي يتشكل في غالبيته من الأطفال وصغار السن والعيال إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والانتاج النسبة الأكبر. أي إن معدل السكان النشيطين اقتصاديًا في الفئة العمرية ١٥–٦٤ عامًا يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية المَعيلة، وهي صغار السن (دون سن ١٥ عامًا) وكبار السن (٦٥ عامًا وأكثر)، وانخفاض معدل الإعالة يساعد على رفع معدل الادخار، ويوفر تزايد المدخرات الفرصة لدعم الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل. وهذا يتيح اغتنام الفرصة لتحسين نوعية حياة المواطنين، وخفض معدلات البطالة، والتمتع بمستويات من التنمية عالية نسبيًّا، وبالتالي تحسين مستوى المواطنين المعيشي، وهو ما ينعكس إيجابًا على الوضع التعليمي والصحي.

ربما يكون لزيادة السكان في سن العمل أثر إيجابي في الاستثمار والدخل من خلال التشغيل، وربما يكون لها أثر سلبي بسبب عدم قدرة سوق العمل على استيعاب هذه الزيادة. وانخفاض معدل الخصوبة يعطي النساء فرصة أكبر للمساهمة في القوة العاملة. ومن ناحية أخرى، يتيح عدد الأطفال الأقل المزيد من الاستثمار في تعليمهم، فيؤخر بالتالي دخولهم سوق العمل. ويلاحَظ من المعطيات الإحصائية أن العراق ما زال بعيدًا عن الدخول في تلك المرحلة. لذلك، إذا لم يجرِ تبنّي سياسة سكانية فعالة، سيظل العراق خارج نطاق الهبة حتى عام ٢٠١٣. كما إنه بحاجة إلى وقت أطول يمتد إلى عام ٢٠٢٠ كي يتمتع بثمار هذه الهبة إن هو أحسنَ استغلالها، علمًا بأن هناك بلدانًا عربية دخلت دائرة الهبة الديموغرافية، مثل لبنان وتونس والجزائر والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة[١٤].

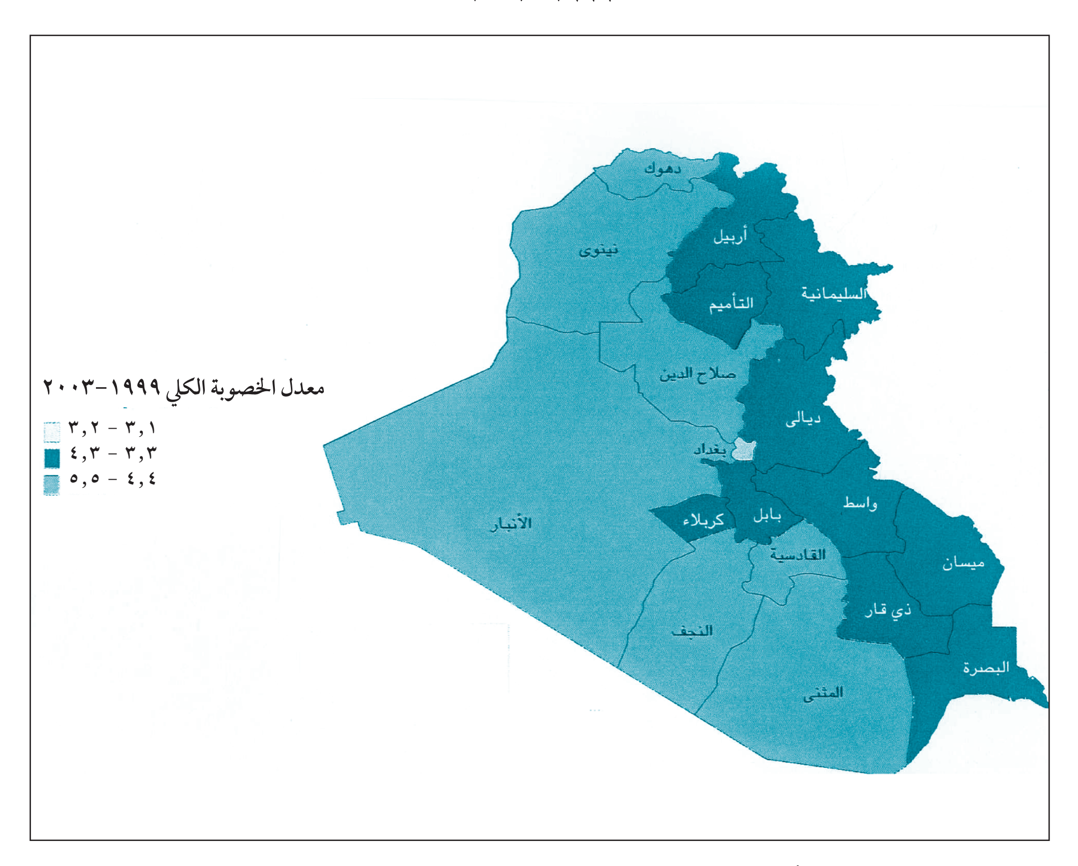
---

١٤ للمزيد، انظر: العراق، وزارة التخطيط، **حالة سكان العراق، ٢٠١٠**، ص ٣٠، وهبة أحمد نصار، «التحول الديمجرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق،» (وثيقة، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت، ١٥–١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٦، الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠٠٦)، ص ٢–٣.

ثانيًا: توزّع الخصوبة جغرافيّا

بالنسبة إلى توزّع معدل الخصوبة الكلي جغرافيًا بحسب المحافظات للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، يلاحَظ أن المعدل الأقل الذي يراوح بين ١,٣ طفل و ٢,٣ طفل هو في بغداد فقط. أمّا بقية المحافظات، فتنقسم إلى قسمين، غربي وعدد المحافظات فيه سبع محافظات يتمثل فيها أعلى معدل، إذ يراوح بين ٤,٤ طفل و٥,٥ طفل، وشرقي يراوح معدل الخصوبة في محافظاته بين ٣,٣ طفل و٣,٤ طفل (أنظر الشكل رقم ٥). هذا التوزّع لا يعكس تفاوتات حادّة بين المحافظات، وتفسير ذلك هو أن انخفاضه في بغداد راجع إلى أن بنيتها الاجتماعية – الاقتصادية أكثر تطورًا كونها العاصمة التي تضم أغلب المؤسسات الصناعية والتجارية والتعليمية والثقافية والصحية، وتطوّر هذه البنية على علاقة عكسية مع مستوى الخصوبة. أمّا بقية المحافظات، فليس من السهل تعليل تباين معدلاتها، لكن ربما ساهم فيه انفتاح أغلب المحافظات الواقعة في القسم الغربي على الصحراء، لما لهذا الأمر من علاقة بالمد البدوي الذي جاء إلى العراق من جهة الغرب في فترات مختلفة، حيث تحبذ التقاليد البدوية الإكثار من عدد الأطفال، هذا إضافة إلى عوامل أخرى لا تتوافر المعطيات بصددها لمعرفة مدى تأثيرها في الخصوبة.

الشكل رقم (٥)
معدل الخصوبة الكلي بحسب المحافظات*
١٩٩٩-٢٠٠٣



ملاحظة: * في المصادر الرسمية، أُعيد إلى محافظة التأميم اسمها السابق، كركوك.
المصدر: العراق، وزارة التخطيط: **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤**، ج ٣: **الأطلس الاجتماعي – الاقتصادي**، ص ١٥.

في ما يتعلق بتوزّع الخصوبة بين الحضر والريف، وبحسب المحافظات، يمكن ملاحظته من نسبة الأطفال الذين هم دون الـ ١٥ عامًا في مسح ٢٠٠٧، حيث يلاحَظ انخفاض هذه النسبة في ريف المحافظات، باستثناء نينوى وذي قار (أنظر الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٦)). وبالنسبة إلى المحافظات منفردة، فإن أقل نسبة هي في حضر ذي قار (٤٩,٤ في المئة) وأعلى نسبة هي في حضر ديالى (٦١,٦ في المئة)، وتكون النسبة أعلى في ريف المحافظتين. ويمكن تعليل ذلك بعامل الهجرة من الريف إلى الحضر، وهو العامل الذي يزيد سكان الحضر ويرفع نسبة شبابهم الذين هم في سن الزواج، إضافة إلى ما نتوقعه من ارتفاع معدل وفيات الاطفال في الريف مقارنةً بالحضر، نتيجة تخلّف بنية الريف الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية.

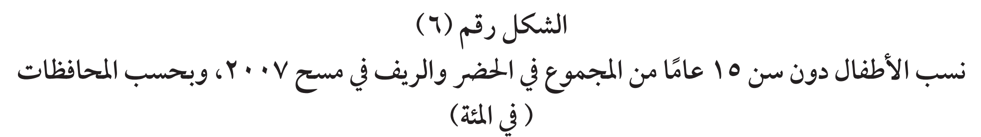
الجدول رقم (٥)

نسب الأطفال دون سن ١٥ عامًا من المجموع في الحضر والريف في مسح ٢٠٠٧، وبحسب المحافظات

(في المئة)

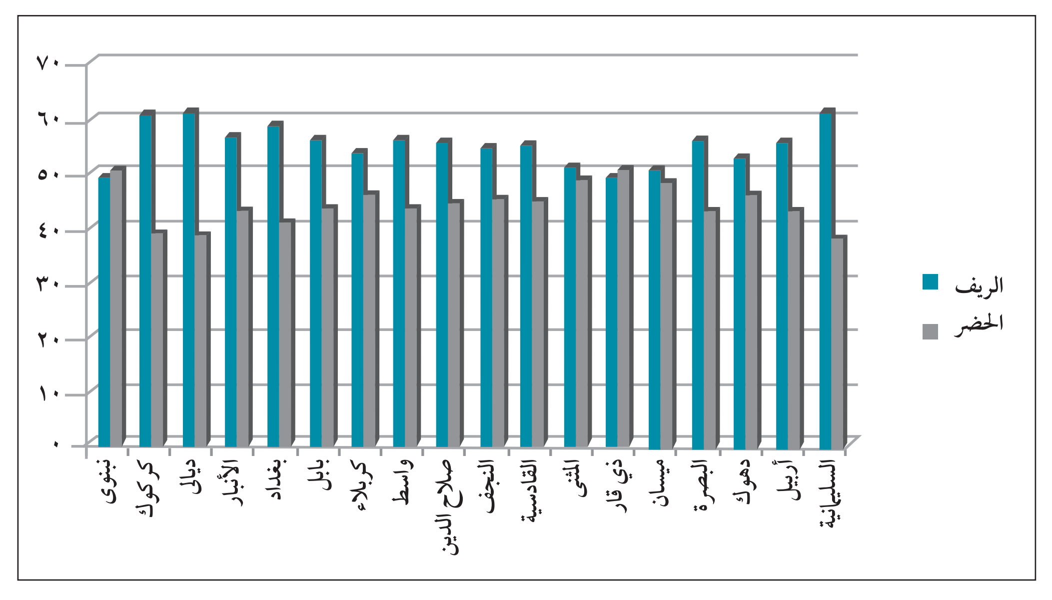
المحافظات	الحضر	الريف	المجموع
نينوى	٤٩,٥	٥٠,٥	٤٥,١
كركوك	٦٠,٩	٣٩,١	٣٥,٧
ديالى	٦١,٦	٣٨,٤	٣٦,٦
الأنبار	٥٦,٨	٤٣,٢	٤٠,٦
بغداد	٥٩,١	٤٠,٩	٣٥,٥
بابل	٥٦,٦	٤٣,٤	٤٠,٧
كربلاء	٥٤,١	٤٥,٩	٤١,٤
واسط	٥٦,٥	٤٣,٥	٣٩,٣
صلاح الدين	٥٥,٧	٤٤,٣	٤٠,٩
النجف	٥٤,٨	٤٥,٢	٤٣,٥
القادسية	٥٥,١	٤٤,٩	٤١,٣
المثنى	٥١,١	٤٨,٩	٤٤,٠
ذي قار	٤٩,٤	٥٠,٦	٤٤,٥
ميسان	٥١,١	٤٨,٩	٤٧,٣
البصرة	٥٦,٦	٤٣,٤	٤٠,٨
دهوك	٥٣,٤	٤٦,٦	٤٣,١
أربيل	٥٦,٤	٤٣,٦	٣٨,٦
السليمانية	٦١,٥	٣٨,٥	٣٤,٦
المجموع	**٥٤,٩**	**٤٥,١**	**٣٩,٨**

المصدر: النسب من حساب الباحث استنادًا إلى: العراق، وزارة التخطيط، **المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، ٢٠٠٧** (بغداد: [الوزارة]، ٢٠٠٨)، ج ٢، ص ٥٩.



الشكل رقم (٦)

نسب الأطفال دون سن ١٥ عامًا من المجموع في الحضر والريف في مسح ٢٠٠٧، وبحسب المحافظات (في المئة)



المصدر: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول رقم (٥).

ثالثًا: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

تتيح التغيّرات الديموغرافية والاقتصادية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة الاستنتاج بأن الانتقال التاريخي من «الانفجار السكاني» إلى استقرار عدد السكان ليس عملية ذاتية الضبط، بل تتوقف على عوامل اجتماعية – اقتصادية؛ فالتطور الاجتماعي– الاقتصادي (الحداثة) شرط لابد منه لأجل تحقق الانخفاض الملموس والدائم لوتائر نمو السكان[١٥]، بحسب نظرية التحوّل الديموغرافي؛ إذ إن السلوك الديموغرافي للإنسان يتوقف على المحيط الاجتماعي – الاقتصادي الذي يعيش فيه. وهنا نجد أن هذا المحيط وما يحتويه من عوامل ومؤثرات يشكلان الأساس الموضوعي لنمو السكان، وبالتالي التأثير في مستوى خصوبتهم.

١– حجم الأسرة

للروابط الأسرية وروابط النَّسب والقرابة في المناطق الأقل تطورًا أهمية مركزية في حياة أغلب المجتمعات. وهناك مدى واسع من النشاط يتضمن الاعتماد المتبادل بين الأشخاص الأقرباء، وخصوصًا الأطفال منهم. وأنظمة القرابة هذه تعطي بصورة عامة تحفيزًا قويًا للخصوبة العالية، حيث إن العدد الأكبر من الأطفال يقيَّم بكونه يساهم في تقوية الجماعة اقتصاديًا وعسكريًا وفي تأكيد استمرارها[١٦]. هذا الكلام ينطبق بدرجة كبيرة على

١٥ كنيا جينسكايا، **نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية** (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٣)، ص ١٦٢.

16 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *The Determinants and Consequences of Population Trends: New Summary of Findings of Interaction of Demographic, Economic and Social Factors,* United Nations; ST/SOA/SER. A/50-[Add. 1]: Population Studies; no. 50, 2 vols. (New York: United Nations, 1973-1978), vol. 1, pp. 92-93.

المناطق الريفية في العراق، وبدرجة أقل على المدن، لأن البنية الاجتماعية والاقتصادية الحضرية ابتعدت عن تلك العائدة إلى الريف، رغم أنها تستمر فترة غير قليلة في حمل رواسب القيم الاجتماعية الريفية.

للأسرة الكبيرة اعتبار اجتماعي مهم في الريف العراقي. وقد انتقل هذا الاعتبار إلى المدن بفعل الهجرة الريفية – الحضرية؛ إذ بلغ المتوسط العام لحجم الأسرة المعيشية ٧,١٤ وفي الحضر ٦,٩٤ والريف ٧,٦٥ في تعداد عام ١٩٨٧[١٧]، وانخفض إلى ٦,٩ و٦,٦ و٧,٦ على التوالي في مسح عام ٢٠٠٧. كما تؤثر النظرة الاجتماعية في تفضيل المواليد الذكور في الإقبال على الإنجاب في حالة تكرار ولادات الإناث، وينطبق هذا على المدن بدرجة أقل.

على مستوى الوحدات الإدارية المكوِّنة للمحافظات، نأخذ محافظة واسط مثالًا، فنلاحظ أن هيمنة الاتجاه الريفي على خصائص سكان حضر قضاء بدرة في المحافظة، وتدنّي المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي فيه، والميل نحو إكثار عدد الأبناء وتعميم الزواج، ونبذ العزوبية، والزواج المبكر، فضلًا عن تفضيل الذكور، والضغوط الاجتماعية والثقافية، والشعور بإثبات الرجولة، وخشية النساء من عدم الإنجاب أو تأخره بعد الزواج لأنه مصدر قلق للزوجة والزوج، بل للأسرة كلها. ويؤكد ذلك حقيقة أن حجم الأسرة من الأفراد في حضر القضاء بلغ ٧,٢، وكانت نسبة الخلفية الريفية للزوج والزوجة ٣٧ في المئة و٤٨ في المئة على التوالي. وكان حجم الأسرة في حضر الأقضية التي ترتفع فيها نسبة المتزوجين من الذكور والإناث ذوي الخلفية الحضرية أقل مما كان عليه في قضاء بدرة، حيث بلغ في كلٍّ من الكوت والصويرة والحي ٦,٣ و٦,١ و٦,٨، على التوالي، وكانت نسبة الذكور ذوي الخلفية الحضرية ٩٢,٥ في المئة و٩٢,٨ في المئة و٨٧,٥ في المئة على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة إلى الإناث المتزوجات: ٨٦ في المئة في حضر الحي و٨٦,٨ في المئة في حضر الكوت[١٨].

ويؤدي الحافز الاقتصادي لزيادة عدد الأولاد إلى الإقبال على الزواج المبكر، وخصوصًا في المناطق الريفية، حيث إن ثمن العمل الذي يوفره الأولاد هنا يُعَدّ رخيصًا، لاسيما أن تكلفة تربية الأطفال تعَدّ زهيدة جدًا قياسًا بظروف المعيشة السائدة، إضافة إلى الفائدة التي تعود على الزوج من مشاركة الزوجة في العمل طوال النهار[١٩]. كل هذه العوامل تساهم في تكبير حجم الأسرة، بالأخص في المناطق الريفية.

٢– وضع المرأة

بعد التحسّن الذي طرأ على وضع المرأة العراقية في سوق العمل والتعليم في سبعينيات القرن الماضي، حصلت لها نكسات عدة خلال الأعوام الماضية؛ فقد أعاق الأسلوب التقليدي في التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي مسيرة حقوق المرأة، وتدنّى خلال هذه الفترة مستوى التعليم وسط النساء. وبحسب كلٍّ من براون وورومانو، فقد هُضمت الحقوق القانونية للمرأة أو تحوّلت عقب الحرب العراقية – الإيرانية لمصلحة نظام المجتمع الأبوي الأكثر تحفظًا وتقليدًا، وتراجعت حقوق المرأة بشكل أكبر بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠؛ إذ أظهرت دراسة حديثة للمحافظات الجنوبية أن نصف المستفتين اتفق على وجود أسباب تقف وراء تقليص فرص المرأة في التعليم والعمل في ذلك الوقت. واليوم يبدو أن المشكلات الأمنية هي العقبة الأساسية أمام حرية المرأة في حياتها اليومية، خصوصًا في المناطق الجنوبية والوسطى من البلاد[٢٠]. فبسبب العجز عن توفير الأمن الشخصي والحماية

١٧ الأمم المتحدة، الإسكوا، **المرأة العربية ١٩٩٥: اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات** (نيويورك: الإسكوا، ١٩٩٨)، ص ٢٣.
١٨ ناجي سهم رسن، «حجم الأسرة في حضر محافظة واسط (دراسة في جغرافية السكان)،» **آداب الكوفة**، السنة ١، العدد ٢ (٢٠٠٨)، ص ١١٧.
١٩ فاضل الأنصاري، **مشكلة السكان: نموذج القطر العراقي** (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠)، ص ٩٠–٩١.
٢٠ العراق، وزارة التخطيط، **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤**، ج ٢: **التقرير التحليلي**، ص ١٠٦–١٠٧.

القانونية، تلوذ المرأة بالحماية الطائفية والعشيرة، بعيدًا عن الدولة المدنية، وهذا يعني تخليًا عن مكتسبات الحداثة التي سعت إليها الدولة العراقية منذ ما يقارب قرنًا من الزمن. وطوال عقود الحروب والنزاعات المستمرة، تتغاضى الدولة، أو تهمل عن قصد أو عن غير قصد، التمييز ضد النساء، فتقع المرأة فريسة ممارسات إدارية أو مجتمعية تقليدية من دون حماية أو رعاية. وهذا يعني تخلي الدولة عن التزاماتها وواجباتها الدستورية والمدنية تجاه تمكين المرأة في التعليم والتدريب والصحة وضمان الأمن والحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. لذلك بات تمكين المرأة ضرورة لا تحتمل التأجيل[٢١].

تُعَدّ مشاركة المرأة في القرارات التي تخصها وتخص أسرتها ومشاركتها المجتمعية والسياسية من الخطوات المهمة في تمكينها. وقد أظهرت البيانات أن سبع سيدات من كل عشر في سن ١٥-٥٤ عامًا لم يكملن التحصيل العلمي الذي يرغبن فيه، وأرجعت ثلاث تقريبًا من السيدات السبع السبب إلى عدم سماح أسرهن، كما أن خمسًا منهن أرجعن السبب إلى عدم القدرة على مواصلة التعليم. وقد ذكرت قرابة ٢٤ في المئة من النساء أن هناك تمييزًا داخل أسرهن لمصلحة الذكور في ما يخص المشاركة في القرارات داخل الأسرة، وترتفع هذه النسبة إلى حوالى ٢٦ في المئة في بقية المحافظات في مقابل ١٢,٧ في المئة في إقليم كردستان. أما المشاركة في منتدى أو ناد اجتماعي أو نقابة أو مراكز شبابية أو أحزاب أو جمعيات إنسانية، فقد بلغت نسبتها ٣,٥ في المئة فقط[٢٢]، وهذا دليل على أن وضع المرأة لم يحقق تقدمًا بل تراجع نسبيًا مقارنة بالسابق. وفي رأينا إن تراجع دور المرأة في كل هذه النواحي يعني أن تحديد عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم سيعتمد أكثر على قرار الزوج، ولا بد أن يكون له دور مها في الغالب باتجاه بقاء معدل الخصوبة مرتفعًا رغم تراجعه، وذلك في حالة بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

إن المكانة الأعلى للمرأة ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل الخصوبة. لذلك، فإن مكانة المرأة في المجتمع تحدد السرعة التي يحدث بها التغيير الديموغرافي استجابة لأشكال أخرى من التحديث تشمل التطور الاجتماعي والاقتصادي، وانتشار التعليم الواسع، وتبنّي برامج التخطيط العائلي.

من المعروف حاليًا على نطاق واسع أن في وسع التعليم ووضعية العمل فقط أن يوفرا تقييمًا جزئيًا لمكانة المرأة في المجتمع والعائلة، وذلك بسبب توافر المعطيات المتعلقة بهذين المؤشرين[٢٣]، وهذا ما يظهر جليًا من تحليلهما أدناه.

٣- التعليم

يمارس التعليم تأثيرًا عكسيًا في مستوى الخصوبة، ولكن ليس بشكل شامل؛ فقد وجِد في الدول، وخصوصًا تلك التي تصنَّف أفقر الدول في مجال التنمية، أن الزيادة المتواضعة في التعليم الرسمي ترفع الخصوبة بشكل طفيف، لكن هذا المؤشر لا يُعَدّ ذا تأثير طويل الأمد بل كمرحلة انتقالية من الأنماط التقليدية إلى الأنماط الحديثة. وكلّما تقدّم المجتمع في عملية التنمية أو التطور تصبح العلاقة عكسية بشكل بيّن، حيث تنخفض الخصوبة باطّراد مع ارتفاع مستوى التعليم، وعند المستويات العليا من التطور تضعف العلاقة مرة أخرى بين انتشار التعليم ومعدل الخصوبة، إذ يصبح سلوك الخصوبة وسط المجموعات المتعلمة غير منتظم بشكل واضح.

وقد لوحظ أن من شأن مميزات المجتمع أو الجماعة والمستوى العام للتعليم أن تكيّف تأثير التعليم المدرسي الشخصي في الخصوبة. وبيَّن كالدويل أن مستوى تعليم المجتمع يستطيع أن يمارس تأثيرًا أقوى على سلوك

٢١ العراق، وزارة التخطيط وبيت الحكمة، **التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، ٢٠٠٨** (بغداد: [الوزارة]، ٢٠٠٩)، ص ١٥٦.
٢٢ العراق، وزارة التخطيط، «المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية،» ص ٥٢.
23 *Women's Education and Fertility Behaviour: Recent Evidence from the Demographic and Health Surveys* (New York: United Nations, 1995), pp. 21-22.

الخصوبة الشخصي، مقارنة بالمميزات الشخصية. وطبقًا لتيندا، فإن المناخ الاجتماعي الذي تتخذ فيه النساء القرارات المتعلقة بحجم العائلة يضع الحدود على مدى خيارات الخصوبة الملائمة، ويؤثر في سلوكها. وقد قاد التعمّق في هذا الموضوع – مثلًا– إلى التأكيد بأن تأثير التعليم في الخصوبة لا يعتمد فقط على التطور الاجتماعي– الاقتصادي وإنما يعتمد أيضًا على الإرث الثقافي للمجتمع، والتنظيم الاجتماعي، ونظام القرابة، خصوصًا نظام التصنيف الجنسي السائد في المجتمع[٢٤].

تزداد فعالية العامل الاجتماعي في تقدير الأسرة الكبيرة في العراق بين الفئات الفقيرة عمومًا، ولدى الأفراد الأميين أو الأدنى مستوى من حيث التعليم. في عام ١٩٧٤ قدِّر متوسط عدد المواليد للنساء المتزوجات بـ ٤,٢ وللنساء الأميات ٥,٠ و للنساء ذوات التحصيل العلمي العالي ٢,٢ في سن ١٥– ٤٩ عامًا[٢٥]. وحديثًا أظهرت معدلات الخصوبة ارتباطًا عكسيًا مع مستوى التعليم؛ ففي الفترة ١٩٩٩–٢٠٠٣ وجِد أن الخصوبة الكلية وسط النساء الحاصلات على تعليم أعلى تنخفض بمقدار ٢,٢ عن غير المتعلمات (أنظر الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٧)).

إن انخفاض الخصوبة مع ارتفاع مستوى التعليم يعني أن النساء المتعلمات يبدأن الإنجاب في سن أكبر ويتوقفن عنه في سن أصغر[٢٦]. ويُظهر تحليل الفارق بين الفترتين ١٩٩٤–١٩٩٨ و١٩٩٩–٢٠٠٣ أن أكبر انخفاض مطلق في الخصوبة حدث وسط النساء غير المتعلمات، بينما يُظهر انخفاض أقل بالنسبة إلى النساء ذوات التعليم العالي في كلٍّ من الأرقام النسبية والمطلقة[٢٧]. في رأينا يعود هذا إلى أن معدل الخصوبة وسط غير المتعلمات ما زال مرتفعًا، وهناك إمكانية لانخفاضه، في حين أنه اقترب وسط المتمتعات بتعليم عال من معدل الإحلال، وسيكون انخفاضه في المستقبل أبطأ.

الجدول رقم (٦)

معدلات الخصوبة الكلية خلال الفترتين ١٩٩٤– ١٩٩٨ و١٩٩٩–٢٠٠٣ بحسب مستوى التعليم

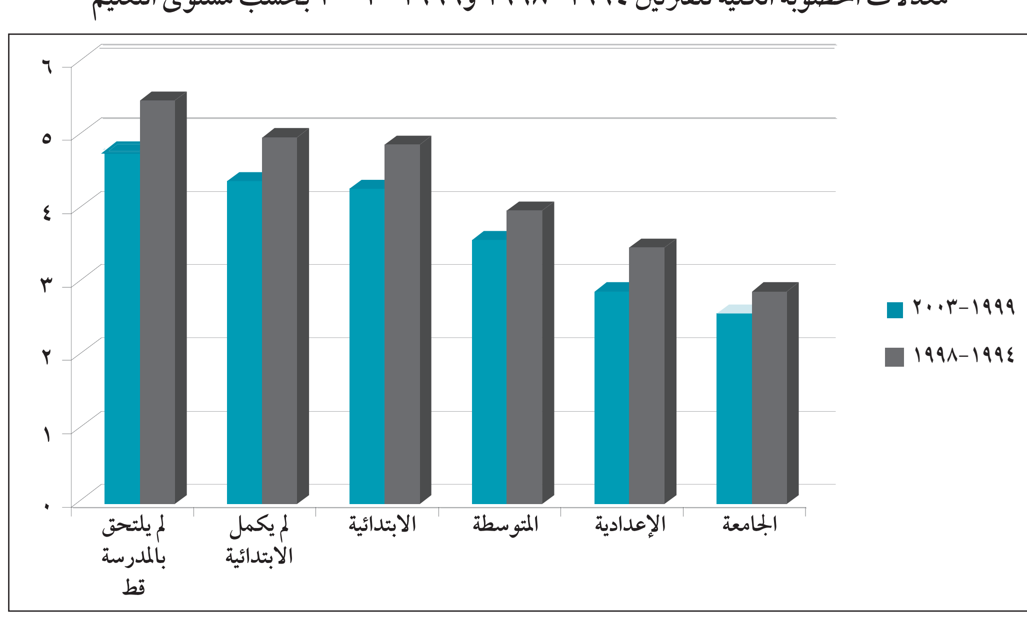
مستوى التعليم	الفترة		الفارق	
	١٩٩٤–١٩٩٨	١٩٩٩–٢٠٠٣	مطلق	نسبة
لم تلتحق بالمدرسة قط	٥,٥	٤,٨	٠,٧٣	١٣
لم تكمل الابتدائية	٥,٠	٤,٤	٠,٦٢	١٢
الابتدائية	٤,٩	٤,٣	٠,٦٥	١٣
المتوسطة	٤,٠	٣,٦	٠,٣٧	٩
الإعدادية	٣,٥	٢,٩	٠,٦٢	١٨
التعليم العالي (الجامعة) *	٢,٩	٢,٦	٠,٢٦	٩

* وضعنا الكلمة بين قوسين للإشارة إلى أن المقصود بالتعليم العالي هو التعليم الجامعي الأوّلي، كما نعتقد.

المصدر: العراق، وزارة التخطيط، **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤**، ج ٢: **التقرير التحليلي**، ص ٤٨–٥٠.

٢٤ المصدر نفسه، ص ٢٣–٢٤.
٢٥ الأنصاري، **مشكلة السكان**، ص ٩٠.
٢٦ العراق، وزارة التخطيط، **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤**، ج ٢: **التقرير التحليلي**، ص ٤٨–٥٠ .
٢٧ المصدر نفسه، ص ٤٨.

الشكل رقم (٧)
معدلات الخصوبة الكلية للفترتين ١٩٩٤-١٩٩٨ و١٩٩٩-٢٠٠٣ بحسب مستوى التعليم



المصدر: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول رقم (٦).

ويصبح التعليم أكثر أهمية لدى المتمتعات بمستوى تعليم يتيح لهن مهنة. حيث إن النساء الحاصلات على التعليم الجامعي والمدرّسات يملن إلى الزواج في السن المتأخرة مقارنة بالحاصلات على شهادتي التعليم الابتدائي والثانوي. وغالبًا ما تميل المجموعة الأولى إلى استعمال موانع الحمل. ومن الواضح أن التعليم يؤثر في مستوى الخصوبة من خلال تفاعله مع متغيرات وسطية، مثل السن عند الزواج والتخطيط العائلي[٢٨].

لم يعُد تعليم النساء وحده عاملًا مؤثرًا في الخصوبة، وإنما هناك أيضًا طموحات الوالدين تجاه تعليم أطفالهم؛ حيث إن التعليم الواسع يغيّر دور الأطفال من منتجين إلى معالين. ولمّا كان الالتحاق بالمدرسة يرفع التكاليف المباشرة لتربية الأطفال، إضافة إلى الطموحات الكبيرة لتعليمهم، فإن هذين العاملين يمكن أن يعملا كمحددين مهمّين للخصوبة العالية. ويناقش كالدويل بأن التعليم المؤسساتي يفرز المُثُل الثقافية التي تترافق مع قيم الطبقة الوسطى التي تشمل قيم الحجم الصغير للعائلة[٢٩]، وهذا يمكن أن ينطبق إلى حد ما على الطبقة الوسطى العراقية التي صغر حجمها وتراجع دورها كثيرًا في العقود الأخيرة بسبب التطورات السياسية التي مر بها العراق.

إن مؤشرات التعليم في العراق لا تزال متدنية، وهو ما يؤكد أن التعليم كأداة للتمكين لا يزال قاصرًا عن مواجهة مشكلات الأمية، والتسرب من التعليم، وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء في اكتساب التعليم[٣٠].

---

٢٨ هاشم نعمة فياض، «الخصوبة السكانية: مستواها، تطورها، والعوامل المؤثرة فيها دراسة حالة أفريقيا،» (بحث مقبول للنشر)، **مجلة جامعة السابع من أبريل** (ليبيا) (١٩٩٥)، ص ١٤-١٥.

29 *Women's Education and Fertility Behaviour,* p. 24.

٣٠ العراق، وزارة التخطيط وبيت الحكمة، **التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، ٢٠٠٨**، ص ١٤٣.

وبحسب مسح أُجري عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة الأمية وسط الإناث ٢٣,١ في المئة والذكور ١٢,١ في المئة[٣١]، في حين أن صافي الالتحاق بالتعليم للإناث مقارنة بالذكور في العراق أخذ ينخفض بالانتقال من مرحلة التعليم الابتدائي إلى المرحلة الثانوية؛ فقد بلغ صافي نسبة التحاق البنات في المرحلة الأولى ٨٠,٤ في المئة عام ٢٠٠٦، وشكلت نسبة البنات إلى البنين ٨٨,٠ في المئة، في حين انخفضت نسبة البنات في التعليم الثانوي إلى ٣٤,٣ في المئة، وشكلت نسبتهن إلى البنين ٧٥ في المئة[٣٢]، وفي عام ٢٠٠٧ أيضًا بلغت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس وما فوق ٢,٣ في المئة و٤,٠ في المئة على التوالي[٣٣].

وعلى مستوى الحضر والريف والمحافظات، هناك تباين في مستوى التعليم؛ فقد أصبحت فجوة النوع الاجتماعي أكبر كثيرًا في المناطق الريفية. وفي تقديرنا إذا ما استمر هذا التباين بين المحافظات فترة أطول، فلا بد أن يترك أثره في تباين معدلات الخصوبة على هذا المستوى.

٤- المهنة

حديثًا ظهرت علاقة واضحة ومتوقّعة بين الخصوبة ومساهمة النساء في القوى العاملة العراقية؛ إذ بلغ معدل الخصوبة الكلّي لدى النساء المساهمات في القوى العاملة ٢,٩، بينما بلغ ٤,٣ لدى غير المساهمات في القوى العاملة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣[٣٤].

تُعتبر المهنة من العوامل التي تؤثر بشكل واضح في تباين حجم الأسرة؛ فبعض المهن تتطلب عملًا ساعات كثيرة خلال اليوم، كما هي حال النساء العاملات في القطاع الصحي، كالطبيبات مثلًا، إذ يتحتم عليهن البقاء خارج المنزل فترة طويلة، وهذا ما جعل التفكير في الأسرة الصغيرة من الأمور المقبولة. ومن دراسة ميدانية عام ٢٠٠٧ يتضح أن الوحدات الإدارية لمحافظة واسط، التي ترتفع فيها نسبة الأسر الصغيرة، ترتفع فيها نسبة النساء العاملات، بينما ترتفع نسبة الأسر الكبيرة في الوحدات الإدارية التي تنخفض فيها نسبة العاملات[٣٥].

تقل بشكل ملحوظ معدلات مساهمة الإناث في القوى العاملة عن مساهمة الذكور؛ فهناك ٥,٦ ملايين رجل (٦٩ في المئة) في مقابل ١,١ مليون امرأة فقط (١٣ في المئة). وفي الحضر يبلغ المعدل ٦٨ في المئة و١٢ في المئة، وفي الريف ٧٢ في المئة و١٨ في المئة على التوالي. ويشبه هذا الوضع بشكل كبير ما هو قائم في الدول المجاورة، ويبيّن الأثر الكبير للنوع الاجتماعي في سوق العمل في العراق عام ٢٠٠٤. وتغلب على الدول المكتفية بالعمالة والغنية بالموارد، مثل العراق والجزائر وإيران، نسب مساهمة منخفضة للمرأة في القوى العاملة أكثر من الدول الفقيرة بالموارد، مثل مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس[٣٦]. وتعني هذه المساهمة المنخفضة للنساء في القوى العاملة محدودية تأثير العمل في الخصوبة في العراق والدول المشابهة أوضاعها لوضعه.

ما زال معدل النشاط الاقتصادي للنساء[٣٧] متدنيًا مقارنة بالرجال. وعلى مستوى المحافظات، هناك تباينات مهمة، فأقل معدل للنساء (٤,٢ في المئة) يوجد في نينوى، وأعلى معدل (٢٣,٣ في المئة) في بابل بحسب

٣١ العراق، وزارة التخطيط، **المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، ٢٠٠٧** (بغداد: [الوزارة]، ٢٠٠٨)، ج ٢، ص ٥٦.
٣٢ العراق، وزارة التخطيط وبيت الحكمة، **التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، ٢٠٠٨**، ص ٢٥.
٣٣ العراق، وزارة التخطيط، **المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، ٢٠٠٧**، ج ٢، ص ٥٦.
٣٤ العراق، وزارة التخطيط، **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤**، ج ٢: **التقرير التحليلي**، ص ٤٨.
٣٥ رسن، ص ١١٤-١١٦.
٣٦ المصدر نفسه، ص ١١٤-١٢٢.
٣٧ يُستخرج معدل النشاط الاقتصادي من قسمة عدد النساء العاملات على إجمالي عدد النساء × ١٠٠.

مسح عام ٢٠٠٧ (أنظر الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٨))، رغم إننا نتحفّظ على بعض الأرقام الواردة في الجدول الرقم (٧)، حيث يُفترض أن يكون معدل بغداد هو الأعلى. ويفسّر هذا التباين التفاوت في تطور البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين المحافظات، ويمكن المقارنة في هذا المجال بين معدل دهوك وأربيل المنخفض مقارنة بمعدل السليمانية المرتفع نسبيًا، علمًا بأن المحافظات الثلاث تشكّل إقليم كردستان. ويمكن أن يفسّر هذا جزئيًا، على الأقل، تطور البنية المشار إليها بالنسبة إلى السليمانية. وقد ساهم صعود الإسلام السياسي بعد احتلال العراق ٢٠٠٣ وتغيير النظام وما رافقه من تراجع في دور المرأة، خاصة في المحافظات التي شهدت فترة من الزمن ضعف الأمن وتصاعد نفوذ الميليشيات المسلحة التي مارست العنف تجاه تمتع المرأة بحقوقها، ساهم كل ذلك في تراجع معدل النشاط الاقتصادي للمرأة، الذي يؤثر بدوره باتجاه بقاء الخصوبة مرتفعة.

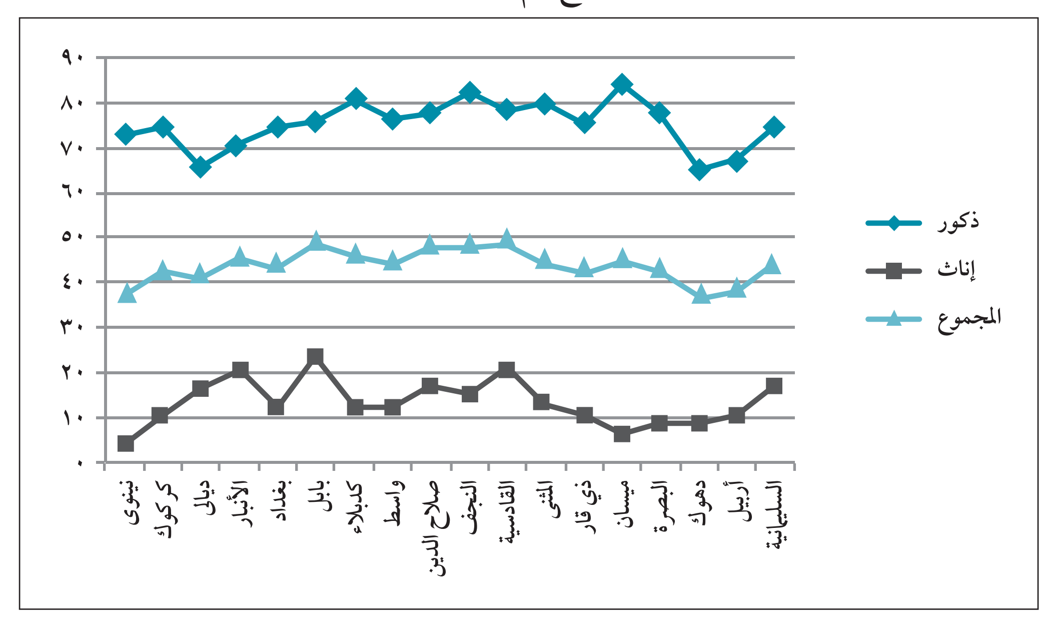
الجدول رقم (٧)

المعدل المئوي للنشاط الاقتصادي للسكان في سن ١٥ عامًا فأكثر، بحسب المحافظة والجنس (مسح عام ٢٠٠٧)

المحافظات	ذكور	إناث	المجموع
نينوى	٧٢,٦	٤,٢	٣٧,٤
كركوك	٧٤,٦	١٠,٤	٤٢,٨
ديالى	٦٥,٨	١٦,٣	٤١,٠
الأنبار	٧١,١	٢٠,٣	٤٥,٧
بغداد	٧٤,٦	١٢,٢	٤٣,٠
بابل	٧٦,٠	٢٣,٣	٤٩,٣
كربلاء	٨٠,٦	١٢,١	٤٥,٦
واسط	٧٦,١	١٢,٢	٤٣,٥
صلاح الدين	٧٧,٨	١٧,١	٤٧,٦
النجف	٨٢,٣	١٥,٣	٤٧,٨
القادسية	٧٨,٠	٢١,٤	٤٨,٩
المثنى	٧٩,٧	١٣,٠	٤٤,٦
ذي قار	٧٤,٩	١٠,٦	٤٢,٠
ميسان	٨٤,٢	٦,٥	٤٤,٩
البصرة	٧٧,٤	٨,٩	٤٢,٧
إقليم كردستان			
دهوك	٦٤,٨	٨,٦	٣٦,٢
أربيل	٦٧,٢	١٠,٤	٣٧,٥
السليمانية	٧٤,٤	١٧,٣	٤٤,٦

المصدر: العراق، وزارة التخطيط، **المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق**، ٢٠٠٧، ج ٢، جدول ٥/ ٤، ص ٣٢٦.

الشكل رقم (٨)
المعدل المئوي للنشاط الاقتصادي للسكان في سن ١٥ سنة فأكثر، بحسب المحافظة والجنس
(مسح عام ٢٠٠٧)



المصدر: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول رقم (٧).

لا تزال نسبة النساء المتفرغات للأعمال المنزلية مرتفعة، إذ بلغت في مسح عام ٢٠٠٧ عمومًا ٤٦,٠ في المئة، وللحضر ٤٦,٥ في المئة، وللريف ٤٤,٨ في المئة[٣٨]، ويلاحَظ هنا انخفاضها في الريف مقارنة بالحضر. وفي تقديرنا يمكن أن يكون عمل النساء في القطاع الزراعي قد ساهم في هذا الانخفاض، أو أنه عائد إلى نسبة الخطأ في العيّنة. فاستنادًا إلى المسح ذاته، بلغ معدل البطالة ٣٥,٧ في المئة للنساء في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ بينما للرجال ١٦,٩ في المئة في الفئة نفسها[٣٩]، وهذه الفئة العمرية أكثر إنجابًا.

ويشير عدد من الدراسات في الدول النامية إلى أن الكثير من النساء العاملات، خصوصًا اللاتي يعملن في المشاريع العائلية والأعمال الزراعية والاقتصاد غير الرسمي، يكسبن القليل، وليس لهن سيطرة على الموارد المتأتية من العمل. وهذا يدل على أن المشاركة في قوة العمل بذاتها يمكن ألّا تكون مهمة جدًا في التأثير في الخصوبة[٤٠]، وينطبق هذا على العراق، وبالأخص في المناطق الريفية.

٥- الدِّين

يعتقد عدد من الكتّاب إن المسلمين يمكن أن يُبدوا مقاومة أكبر لفكرة خفض الخصوبة مقارنة بمجموعات سكانية أخرى. ومن بين الأسباب التي يستشهدون بها، نذكر أن العقيدة الإسلامية لا تمنع بصورة معيّنة تنظيم الأسرة (المباعدة بين الولادات)، لكن ضغوطات العرف الاجتماعي القوية تدعم إنجاب عدد أكبر من

٣٨ العراق، وزارة التخطيط، **المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، ٢٠٠٧**، ج ٢، ص ٥٧.
٣٩ المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٤.
40 *Women's Education and Fertility Behaviour*, p. 2.

الأطفال، خصوصًا من الذكور[٤١]، وفي رأينا إذا رافق ذلك تخلّف في البنية الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية، وهذا ما شهده العراق في العقود الأخيرة بسبب النهج السياسي الخاطئ، والحروب وما تركته من تداعيات اجتماعية واقتصادية وثقافية وانخفاض في المستوى التعليمي، إضافة إلى الفهم الخاطئ لتعاليم الإسلام لدى الفئات الاجتماعية ذات المستوى التعليمي والثقافي المنخفض. وما يؤكد ذلك إصدار لجنة الفتوى في الأزهر فتوى جاء فيها: «استعمال دواء لمنع الحمل مؤقتًا، لا يحرم ... وبه تفتي اللجنة، لما فيه من التيسير على الناس ودفع الحرج، لاسيما إذا خيف من كثرة الحمل»[٤٢]. وسعى مفتي الأردن إلى تأييد منحى تنظيم الأسرة، منطلقًا من الآية ﴿**وليستعفف الذين لا يجدون نكاحًا حتى يغنيهم الله من فضله**﴾ (سورة النور: ٣٢)، معتبرًا أن تأخير الزواج طريقة من طرق تقليل زيادة النسل أو تحديده، وهو بالتالي شكل من أشكال تنظيم الأسرة[٤٣].

في كثير من الدول النامية يمكن أن يساعد الدِّين في بقاء الخصوبة مرتفعة، رغم غياب الإرشادات والتوجيهات الدينية التي تمنع بصورة مباشرة طرق تحديد حجم الأسرة. وكانت الكنيسة الكاثوليكية تشجب بقوة وسائل منع الحمل، لكنها عدّلت موقفها بصورة تدريجية ووافقت على التنظيم المتعلق للخصوبة[٤٤]؛ إذ أعلن الفاتيكان عام ١٩٦٢ أنه من الآن يحق للزوجين تحديد عدد الأولاد الذين يرغبون في إنجابهم، وبشكل مستقل[٤٥]. وفي تقديرنا كلّما تعمقت التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع ضعف دور الدِّين في التأثير في الخصوبة.

٦- الحروب

تؤثر الحروب في سلوك الخصوبة، وهذا ينطبق على العراق وغيره من الدول التي مرت بنزاعات عسكرية؛ فقد تعرض العراق لحروب داخلية معلنة وأخرى غير معلنة، إضافة إلى الحروب الخارجية على نطاق واسع.

تشير جميع التقديرات إلى انخفاض معدل النمو السكاني خلال الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨). وتُظهر المعطيات الرسمية انخفاض هذا المعدل من ٣,٨ في المئة عام ١٩٧٧ إلى ٢,٤ في المئة عام ١٩٨٧ (أنظر الجدول رقم (١)) . ومن الصعب حساب نسبة الانخفاض التي ساهمت بها الخسائر البشرية الناجمة عن الحرب. وليس هناك إجماع على الأرقام المتعلقة بالعراقيين الذين قُتلوا خلال هذه الحرب؛ إذ تتباين التقديرات بين ١٠٠ ألف و٨٠٠ ألف شخص. وكان من المفترض أن يستقر النمو السكاني خلال تلك الفترة لولا الحرب. ويمكن حساب الرقم الضمني لعدد المفقودين بالاعتماد على عدد السكان خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧، طبقًا لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب التعداد الأميركي، وعلى عدد السكان خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ طبقًا لتقديرات الأمم المتحدة. وبهذا يكون عدد المفقودين ١٥٥ ألفًا و٢٤٧ ألفًا و٤٨٤ ألفًا، على التوالي[٤٦].

وهناك معطيات أخرى تشير إلى أن بين بداية الحرب عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٧ الذي أجري فيه التعداد السكاني، فقد العراق في المعارك بين ٢٥٠ ألفًا و٥٠٠ ألف رجل، ويبدو أن الرقم الأخير هو الاحتمال الأكبر، إضافة إلى ٥٠ ألفًا - ١٥٠ ألفًا هم خسائر بشرية مباشرة وغير مباشرة نتيجة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، والانتفاضة في الجنوب وكردستان في آذار/ مارس - نيسان/ أبريل من العام نفسه. وهكذا، فإن هذا العدد من القتلى في أقل

41 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *The Determinants and Consequences of Population Trends,* p. 93.

٤٢ الأنصاري، **جغرافية السكان**، ص ٢١٨.

٤٣ عبد الهادي يموت، **النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٨)، ص ٢٠.

44 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *The Determinants and Consequences of Population Trends,* p. 93.

45 Winckler, p. 118.

٤٦ العراق، وزارة التخطيط، **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤**، ج ٢: **التقرير التحليلي**، ص ٤١-٤٢.

من سبعة أعوام (١٩٩١–١٩٩٧) يمثل ضربة مروعة لأي بلد، دع عنك بلدًا قليل السكان مثل العراق(٤٧) ومن ثم لا بد أن تكون له تأثيرات في معدل الخصوبة.

وقد قدرت منظمة السلام الأخضر أن ٧٠ ألفًا – ١١٥ ألفًا من القوات العراقية، إضافة إلى ٧٢ ألفًا – ٨٣ ألف مدني قُتلوا خلال حرب الخليج الثانية. وقد سقط عدد قليل من الأفراد بسبب استخدام الأسلحة بشكل مباشر، في حين أن العدد الأكبر من الضحايا سقط بشكل ثابت بسبب استمرار عقوبات الأمم المتحدة وتدمير قوات الحلفاء للبنى التحتية، خصوصًا مخازن الأغذية وتوليد الطاقة الكهربائية وشبكة توزيعها ومعالجة المياه والصرف الصحي(٤٨)؛ إذ أدت هذه كلها إلى تراجع الإنتاج الصناعي والخدمات، وانخفاض المستوى المعيشي، وارتفاع عدد الوفيات.

وعانت كردستان الكثير من عمليات الأنفال في الفترة ١٩٨٧–١٩٨٨؛ فطبقًا للمصادر الكردية، جرى قتل ١٨٠ ألف شخص بعد ترحيلهم قسرًا من كردستان، وتدمير ثلاثة آلاف قرية. واستنادًا إلى مصادر أخرى، دُمر أكثر من ١٢٠٠ قرية، ونزح في نهاية العمليات المشار إليها ٣٠٠ ألف شخص. واستُخدمت الأسلحة الكيمياوية في مدينة حلبجة في ربيع ١٩٨٨ فقُتل ٥٠٠٠ شخص وغادر المدينة آلاف من السكان، وكانت عواقب هذه الأسلحة كبيرة على من بقوا أحياء من أشخاص وأُسر(٤٩). وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وكانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، عندما تحركت القوات العراقية في الجنوب، دُمرت ٧٠ قرية ورُحِّل ٥٠ ألف شخص، وأدى تجفيف الأهوار في ما بعد إلى نزوح ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف شخص(٥٠). وفي الإجمال، أُجبر ٢٦ في المئة من سكان كردستان على تغيير أماكن إقامتهم بسبب الحرب، في حين كانت النسبة ٣ في المئة لكلٍّ من بغداد والمنطقة الوسطى، و٢ في المئة للمنطقة الجنوبية(٥١).

تشير الأرقام الرسمية بوضوح إلى انخفاض العدد المطلق للولادات الحية من ٦٦٠ ألفًا و٣٨٥ مولودًا عام ١٩٩٠ إلى ٤٨٢ ألفًا و٢٩٠ مولودًا عام ١٩٩١ وإلى ٤٧١ ألفًا و٨٨٦ مولودًا عام ٢٠٠٠(٥٢). هذا الانخفاض كان حادًا في الحقيقة، وهذه الظاهرة يمكن أن تفسر بالحركة العسكرية العامة (حيث كان ١,٢ – ١,٤ مليون رجل يحملون السلاح بين آب/ أغسطس ١٩٩٠ ونيسان/ أبريل ١٩٩١)، وكارثة الحرب واندلاع الانتفاضة في العام نفسه، إذ عندما يكون الكثير من العسكريين بعيدين عن بيوتهم، ينخفض عدد النساء الحوامل. وكان انخفاض معدل الولادات الخام خلال الحرب العراقية – الإيرانية قد دفع الحكومة إلى تقديم حوافز لزيادة النمو السكاني، لكن تأثير ذلك غير واضح(٥٣).

يمكن اقتراح ثلاثة أسباب لانخفاض الخصوبة: يتمثّل **الأول** في حقيقة أن الكثير من الرجال، وبشكل رئيس بين سن ١٨ وسن ٤٥ اللتين يتزوج فيهما معظم الأشخاص وينجبون الأطفال، قُتلوا في الحرب العراقية– الإيرانية. ويتمثّل **الثاني** في العقوبات الاقتصادية، ويتمثّل **الثالث**، كما يُحتمل، في أن يكون ارتفاعَ المستوى التعليمي للنساء الشابات(٥٤)، وقد سبق أن حللنا هذه العلاقة في متغيّر التعليم.

---

47 Amatzia Baram, “The Effect of Iraqi Sanctions: Statistical Pitfalls and Responsibility,» *Middle East Journal,* vol. 54, no. 2 (Spring 2000), p. 199.

48 Derek Gregory, *The Colonial Present: Afghanistan, Palestine, and Iraq* (Oxford: Blackwell, 2004), pp. 168-175.

٤٩ المصدر نفسه، ص ١٥٣–١٥٥.

٥٠ المصدر نفسه، ص ١٦٨–١٧٥.

٥١ العراق، وزارة التخطيط، **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤**، ج ١: **تقرير الجداول**، ص ٢٧.

٥٢ انظر: **نشرة الإحصاءات الحيوية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا** (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٣)، ص ٥.

53 Baram, p. 199.

٥٤ المصدر نفسه، ص ١٩٧–١٩٨.

وساهمت الحروب في ارتفاع نسبة النساء الأرامل؛ فبحسب مسح عام ٢٠٠٤، كانت نسبة الأرامل ٢ في المئة للفئة العمرية ٣٠- ٣٤، و٤ في المئة للفئة ٣٥- ٣٩، و٨ في المئة للفئة ٤٠- ٤٤، و١٣ في المئة للفئة ٤٥- ٤٩، و١٨ في المئة للفئة ٥٠- ٥٤، و٢٥ في المئة للفئة ٥٥- ٥٩، و٣٧ في المئة للفئة ٦٠ - ٦٤، و٤٩ في المئة للفئة ٦٥ - ٦٩[٥٥]. وبلغت النسبة العامة للأرامل في العراق ٦ في المئة بحسب مسح عام ٢٠٠٧[٥٦]. ومن مقارنة المسحين يلاحَظ ارتفاع في نسبة الأرامل بـنسبة ١٢,٥ في المئة في المسح الأخير، وهذا ما تفسره الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد خلال الأعوام الأخيرة[٥٧]. وارتفعت النسبة إلى ٩,٣ في المئة للنساء في سن ١٥ عامًا فأكثر، استنادًا إلى مسح عام ٢٠١١[٥٨]. وكانت نساء كل هذه الفئات العمرية قد عايشن الحروب وهن في مرحلة الإنجاب. ومن بحث عيّنة لأرامل الحرب شملت الفئة العمرية ٣٥ - ٤٩، حيث معظم وحدات العيّنة ممن فقدن أزواجهن في الحرب مع إيران، مع وجود حالات قليلة لنساء فقدن أزواجهن في أثناء حرب الخليج الثانية، تبيّن النتائج أن نسبة كبيرة من هذه الفئة مهيأة للزواج مجددًا من الناحية البيولوجية، لكن من الفئة الغالبة من أرامل الحرب ٩٠,٥ في المئة لم يتزوجن ثانية و٩,٥ في المئة أتيحت لهن فرصة الزواج مجددًا.

وترفض نسبة ٧٧ في المئة من العيّنة فكرة الزواج الثاني، بينما تؤيدها ٢٣ في المئة. أمّا الأسباب، فهي وجود الأبناء، والرغبة في التفرغ لتربيتهم، والخوف من الإساءة التي تلحق بهم من جراء زواج الأم، فضلًا عن نظرة المجتمع والتصنيفات الاجتماعية[٥٩] غير الإيجابية لهذا النوع من الزواج. إن عدم زواج هذه النسبة المرتفعة من أرامل الحرب ثانية يعني إخراج أعداد كبيرة منهن من عملية الإنجاب، وهذا بالتأكيد يساهم في خفض معدل الخصوبة.

يُعَدّ عدد الذين قُتلوا في حرب ٢٠٠٣ من المدنيين والعسكريين أحد الأرقام المختلف في شأنها؛ فمسح عام ٢٠٠٤ يشير إلى وجود ٢٤ ألف حالة وفاة، وبنسبة ثقة ٩٥ في المئة، أي ستكون حدود العدد ١٨ ألفًا - ٢٩ ألفًا (أنظر الجدول رقم (٨)). ويقدّر مصدر آخر (روبرتس وآخرون) عدد الوفيات بـ٩٨ ألفًا، ويقدّر موقع إلكتروني العدد بما بين ١٤ ألفًا و٦١٩ و١٦ ألفًا و٨٠٤ بين بداية عام ٢٠٠٣ و٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤[٦٠]، إضافة إلى الإعداد الكبيرة من القتلى الذين يسقطون يوميًا بسبب غياب الأمن تقريبًا واستمرار العنف.

وبحسب مسح عام ٢٠٠٧، تُعزى ٤,٩ في المئة من الاصابات خلال الشهر السابق على إجراء مقابلة المسح بشكل مباشر إلى الاضطرابات المدنية المسلحة. وإن نسبة الإعاقة (١٤,٣ في المئة) التي سببتها الحرب والاضطرابات المدنية المسلحة والألغام الأرضية والضربة الكيمياوية واليورانيوم المنضّب أعلى قليلًا من نسبة الإعاقة التي تسببها أمراض لا تتعلق بالعمل[٦١]. هذه الوفيات لا بد أن تساهم هي الأخرى في خفض معدل الخصوبة من خلال تأثيرها في البنية النوعية والعمرية للسكان. مع ملاحظة نتيجة تحسّن الوضع الأمني نسبيًا منذ بداية عام ٢٠٠٨، بدأت عودة اللاجئين تأخذ اتجاهًا إيجابيًا، أكان على صعيد العودة من الخارج أم على صعيد العودة من مناطق النزوح الداخلي؛ فمثلًا بلغ عدد الأسر العائدة من النزوح إلى محافظة بغداد ٥٦٨٥ أسرة لغاية النصف الأول من عام ٢٠٠٨[٦٢].

---

٥٥ العراق، وزارة التخطيط، **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤**، ج ١: **تقرير الجداول**، ص ٢٤.
٥٦ العراق، وزارة التخطيط، **المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، ٢٠٠٧**، ج ٢، ص ٥٦.
٥٧ العراق، وزارة التخطيط، **حالة سكان العراق، ٢٠١٠**، ص ٥٣.
٥٨ العراق، وزارة التخطيط، «المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية،» ص ٣٧.
٥٩ أسماء جميل، «مشكلة أرامل الحرب،» **مجلة الثقافة الجديدة**، العدد ٣١٤ (٢٠٠٥)، ص ٢٥ -٣٧.
٦٠ العراق، وزارة التخطيط، **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤**، ج ٢: **التقرير التحليلي**، ص ٥٤.
٦١ العراق، وزارة التخطيط، **المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، ٢٠٠٧**، ج ١، تقرير الجداول، ص ٤٤.
٦٢ العراق، وزارة التخطيط وبيت الحكمة، **التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، ٢٠٠٨**، ص ٧١.

الجدول رقم (٨)
عدد الوفيات المرتبط بحرب ٢٠٠٣ حسب المنطقة

الإقليم	الرقم	نسبة الثقة ٩٥ في المئة	
		الرقم الأعلى	الرقم الأدنى
الجنوب	١٢٠٤٤	٨٠٠٧	١٦٠٨١
الوسط	٣٦٨٦	٢٠٤٦	٥٣٢٦
الشمال	٤٦٦	–	١١٧٣
بغداد	٧٥٤٧	٤١٧٣	١٠٩٢٠
المجموع	**٢٣٧٤٣**	**١٨١٨٧**	**٢٩٢٩٩**

المصدر: العراق، وزارة التخطيط، **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤**، ج ٢: **التقرير التحليلي**، ص ٥٤.

٧– السياسة السكانية

لم تكن الحكومات العراقية السابقة (قبل الاحتلال) تتبنّى برامج للسيطرة على المواليد من أجل تحديد النمو السكاني، بل كانت في الحقيقة تشجع الزواج المبكر والأسرة الكبيرة. ومن المعلوم أن انخفاض المستوى المعيشي يصاحبه تراجع في مستوى الخدمات الصحية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات، وخصوصًا وفيات الأطفال الرضع والأمهات الحوامل. لذا، استهدفت خطة التنمية القومية للفترة ١٩٧٦–١٩٨٠ رفع معدل النمو السكاني، وذلك بزيادة دخل الفرد بنسبة ١٣,٣ في المئة، وتحسين المستوى الصحي[٦٣]. وتدخلت الحكومة بشكل مباشر لتقييد الوصول إلى وسائل منع الحمل، لاسيما في الثمانينيات من القرن الماضي، وهذا واضح من انخفاض نسبة النساء المتزوجات المستخدمات لوسائل منع الحمل؛ إذ وصلت، بحسب المسح الذي أُجري عام ١٩٧٤، إلى ١٤,٥ في المئة لجميع الطرق و١٢,٩ في المئة للطرق الحديثة[٦٤]، وتراجعت إلى ١٣,٧ في المئة و١٠,٤ في المئة على التوالي في مسح عام ١٩٨٩[٦٥]. ويُعزى هذا الموقف إلى الخسائر البشرية الكبيرة التي تعرض لها العراق جراء الحرب العراقية– الإيرانية. وارتفعت النسبة إلى ٤٩,٨ في المئة لجميع الطرق عام ٢٠٠٦ للنساء اللواتي راوحت سنهن بين ١٥عامًا و٤٩ عامًا[٦٦]، رغم أن مسح عام ٢٠١١ يشير إلى أن أربع سيدات من كل عشر في سن ١٥ – ٤٩ عامًا كنّ متزوجات إبان المسح ويستخدمن وسائل تنظيم الأسرة، وثلاث سيدات تقريبًا من كل أربع يستخدمن وسائل حديثة[٦٧]، وهذه تمثّل قفزة كبيرة مقارنة بالنسب السابقة المتدنية، وتُعتبر مؤشرًا قويًا على ولوج العراق سياسة التخطيط العائلي، ولا بد أن تساهم في خفض الخصوبة. ومع هذا، فإن هذه النسب أقل، مقارنة بدول عربية عدة وبتركيا وإيران.

٦٣ نسرين محمد حمزة، «وفرة القوى العاملة البشرية في العراق عام ١٩٧٧،» **مجلة الجمعية الجغرافية العراقية**، العدد ١٧ (١٩٨٦)، ص ١٩٦..

64 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *Levels and Trends of Contraceptive Use* (New York: United Nations, 2000), p. 23.

65 *World Contraceptive Use* (New York: United Nations, 2005), on the web: <www.unpopulation.org>.

66 *World Contraceptive Use* (New York: United Nations, 2010), on the Web: <www.un.org/esa/population/publications>.

٦٧ العراق، وزارة التخطيط، «المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية،» ص ٤٦.

ويزداد معدل استعمال وسائل منع الحمل في الحضر (٥٣ في المئة) عن معدله الريف (٤٤ في المئة)، وترتفع معدلات الاستعمال مع ارتفاع المستوى التعليمي للمتزوجات. وهناك علاقة طردية بين معدل الاستعمال الحالي وسن المتزوجات؛ فمع تقدم الأمهات في السن، تزداد نسبة مستعملات الموانع الحديثة على نحو خاص. وترتفع نسبة الاستعمال مع تزايد عدد الأطفال في الأسرة، إذ ترتفع من ٣٤ في المئة لدى الأسر ذات الطفل الواحد إلى ٦٥ في المئة لدى الأسر التي لديها أربعة أطفال[٦٨].

تؤثر السياسة السكانية في مسار تحوّلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، غير أن السياسات الوطنية في العراق لا تولي إلّا قدرًا محدودًا من الأهمية للمشكلة السكانية. من هنا ضرورة تبنّي سياسات سكانية واضحة لخفض الخصوبة إلى حد أدنى[٦٩]. وفي رأينا لو أن الحكومات العراقية تبنّت سياسة سكانية تدعم تنظيم الأسرة وأنفقت المزيد على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية بما يرفع من مستواها النوعي، وساهمت في توفير فرص العمل، وبالأخص للنساء، وتجنبت الحروب الداخلية والخارجية، لكان من الممكن أن تنخفض الخصوبة إلى أدنى من مستواها الحالي، ولساهم ذلك في النهاية في دعم عملية التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، علمًا بأن الحكومة الحالية لا تتدخل في تحديد مستوى الخصوبة، أي إنها لا تتبنى سياسة التخطيط العائلي بشكلها المتكامل، لكنها تدعم بشكل مباشر الوصول إلى وسائل منع الحمل (أنظر الجدول رقم (٩)).

الجدول رقم (٩)

وجهة نظر الحكومة العراقية وسياستها تجاه مستوى الخصوبة والتخطيط العائلي

الخصوبة والتخطيط العائلي	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٩
وجهة النظر في مستوى الخصوبة	مرضٍ	منخفض جدًا	منخفض جدًا	مرضٍ
السياسة تجاه مستواها	الإبقاء على مستواها	زيادة المستوى	زيادة المستوى	لا تدخُّل
الوصول إلى وسائل منع الحمل	دعم مباشر	خفض	لا دعم	دعم مباشر

المصدر: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *World Population Policies,* 2009 (New York: United Nations, 2010), p. 163.

خلاصة

إن تطوّر خصوبة المرأة العراقية يشير إلى انخفاضها في العقود الأخيرة، رغم بقاء معدلها مرتفعًا. وقد بدأ هذا الانخفاض في سبعينيات القرن الماضي رغم اختلاف التقديرات التي تخصه. وهذا الاتجاه يتماثل مع ما يحدث في الدول النامية، رغم الاختلاف النسبي زمنيًا بين تلك البلدان في دخول مراحل انخفاض الخصوبة. وقد ساهمت عوامل عدة في هذا الاتجاه: اجتماعية – اقتصادية وسياسية، واندرجت تحتها المؤثرات الفرعية التالية:

٦٨ العراق، وزارة التخطيط، **حالة سكان العراق، ٢٠١٠**، ص ٥٤.

٦٩ العراق، وزارة التخطيط وبيت الحكمة، **التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، ٢٠٠٨**، ص ٥٦.

حجم الأسرة؛ وضعية المرأة؛ التعليم؛ المهنة؛ الدِّين؛ الحروب؛ السياسة السكانية. كما أن مؤثر الحروب أضاف تعقيدًا آخر لدراسة تطور الخصوبة، بسبب التباين الكبير في تقديرات عدد الذين قُتلوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة جراء الحروب الداخلية والخارجية، وما أعقبها من حصار اقتصادي على العراق، ومن ثم أثر هذا المتغير في الخصوبة. ولولا الحروب الداخلية والخارجية التي شهدها العراق في العقود الماضية، لاقتربت اتجاهات الخصوبة ومؤثراتها من تلك العائدة إلى دول الشرق الأوسط، وبالأخص العربية منها، مع بعض التباينات في أثر هذا أو ذاك من المتغيّرات في الخصوبة. وتشير توقّعات الخصوبة الكلية إلى استمرار انخفاضها في العقود المقبلة، ليصل معدلها إلى ٢,١٩ طفل لكل امرأة، بحسب فرضية المعدل الوسطي في الفترة ٢٠٤٥- ٢٠٥٠ واستنادًا إلى الأمم المتحدة، علما بأنه لو تبنّت الحكومات العراقية سياسة التخطيط العائلي لوصل العراق إلى هذا المعدل قبل هذا التاريخ بفترة. لذلك، بات ضروريًا تبنّي سياسات سكانية واضحة لخفض الخصوبة إلى حد أدنى، بغية التخفيف من المشكلة السكانية، ومن ثم دعم عملية التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

ينتج من انخفاض معدل الخصوبة انخفاض في معدل النمو السكاني ونسبة صغار السن. وترتفع نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤)، وينخفض معدل الإعالة العمري، لكن المهم انخفاض معدل الإعالة الحقيقي أو الاقتصادي، الذي مازال مرتفعًا في العراق، وفي حالة انخفاضه يرتفع معدل الادخار، الذي يوفر بدوره فرصة لدعم الاستثمار المحلي.

ويشير التوزيع الجغرافي لمعدل الخصوبة الكلي بحسب المحافظات للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ إلى عدم وجود درجات حادة من التفاوت بينها، إذ إن أقل معدل للخصوبة الكلية وجِد في بغداد، أما المحافظات الأخرى فتنقسم إلى قسمين، شرقي وغربي، يتميز آخرهما بأعلى المعدلات. وبالنسبة إلى توزيع نسب الأطفال الذين تقل سنهم عن ١٥ عامًا، بحسب مسح عام ٢٠٠٧، يلاحَظ انخفاضها في ريف المحافظات مقارنة بحضرها، باستثناء نينوى وذي قار، مع وجود تفاوت على مستوى الحضر والريف بين المحافظات.

ورغم الانتقادات الموجهة إلى نظرية التحوّل الديموغرافي، فإن في الإمكان الاستفادة منها ولو جزئيًا لتفسير اتجاه انخفاض خصوبة المرأة العراقية والخصوبة في الدول النامية؛ فطبقًا لهذه النظرية، اعتبرنا أن العراق يمر بالمرحلة الثانية من التحوّل الديموغرافي، حيث إن عناصر التحديث التي افترضتها هذه النظرية لانخفاض الخصوبة أخذت طريقًا في هذه الدول، مستفيدة ممّا أُنجز في الدول المتقدمة، وخصوصًا في مجال الطب الوقائي والعلاجي، إضافة إلى التحوّلات التي حدثت في البنية الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بعقود مضت، والتي لولاها لما انخفضت الخصوبة إلى هذا المستوى. ومع هذا، تحتاج النظرية إلى تطوير كي تدخل في بنائها خصوصية التطور الاجتماعي والاقتصادي لهذه الدول.

إننا نجد أن فرضيات البحث الأساسية، المتعلقة بانخفاض خصوبة المرأة العراقية في العقود الأخيرة، وتباين مستوياتها زمانيًا ومكانيًا، ووجود مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتبادلة التأثير قد ساهم بعضها في انخفاض الخصوبة، وساهم بعضها الآخر في تأخير هذا الانخفاض.

ونرى أن متغيّر الخصوبة بحاجة إلى مزيد من البحث على المستوى الوطني والمناطقي وعلى مستوى المحافظات، نظرًا إلى شح الأبحاث والدراسات المعمقة التي تناولته. ويُفترض بالجغرافيين السكانيين أن تكون لهم مساهمة متميزة في هذا الجهد البحثي، ويفضّل أن تكون لهم أبحاث مشتركة في عدد من المجالات مع الباحثين الديموغرافيين، نظرًا إلى تقارب دائرة اهتمام الجانبين، وأن تكون هذه الأبحاث على مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي والوزارات، وبالأخص وزارة التخطيط.

المراجع

ا- العربية

كتب

الأمم المتحدة، الإسكوا. **المرأة العربية ١٩٩٥: اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات**. نيويورك: الإسكوا، ١٩٩٨.

الأنصاري، فاضل. **جغرافية السكان**. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٦.

________. **مشكلة السكان: نموذج القطر العراقي**. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠.

جينسكايا، كنيا. **نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية**. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٣.

العراق، وزارة التخطيط. **حالة سكان العراق، ٢٠١٠**. بغداد: [الوزارة]، ٢٠١١.

________. **المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٨٧**. بغداد: [الوزارة]، ١٩٨٨.

________. **المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٩٢**. بغداد: [الوزارة]، ١٩٩٣.

________. **المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٤**. بغداد: [الوزارة]، ٢٠٠٥.

________. **المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٧**. بغداد: [الوزارة]، ٢٠٠٨.

________. **المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ٢٠١٠-٢٠١١**. بغداد: [الوزارة]، ٢٠١٢.

________. **المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، ٢٠٠٧**. بغداد: [الوزارة]، ٢٠٠٨.

________. **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤**. بغداد: [الوزارة]، ٢٠٠٥.

ج ١: **تقرير الجداول**.

ج ٢: **التقرير التحليلي**.

ج ٣: **الأطلس الاجتماعي - الاقتصادي**.

________ وبيت الحكمة. **التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، ٢٠٠٨**. بغداد: [الوزارة]، ٢٠٠٩.

المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١١.

نشرة الإحصاءات الحيوية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٣.

يموت، عبد الهادي. **النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٨.

دوريات

جميل، أسماء. «مشكلة أرامل الحرب،» **مجلة الثقافة الجديدة**: العدد ٣١٤، ٢٠٠٥.

حمزة، نسرين محمد. «وفرة القوى العاملة البشرية في العراق عام ١٩٧٧.» **مجلة الجمعية الجغرافية العراقية**: العدد ١٧، ١٩٨٦.

رسن، ناجي سهم. «حجم الأسرة في حضر محافظة واسط (دراسة في جغرافية السكان)،» **آداب الكوفة**: السنة ١، العدد ٢، ٢٠٠٨.

فياض، هاشم نعمة. «الخصوبة السكانية: مستواها، تطورها، والعوامل المؤثرة فيها دراسة حالة أفريقيا.» (بحث مقبول للنشر). **مجلة جامعة السابع من أبريل** (ليبيا): ١٩٩٥.

________. «نظرية التحوّل الديموغرافي، المفهوم والتطبيق: دراسة تحليلية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية.» **عالم الفكر**، السنة ٤١، العدد ١، تموز/ يوليو – أيلول/ سبتمبر، ٢٠١٢.

وثائق

حسون، عبد الرزاق جاسم. «الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعزوبية النساء في العراق.» (بحث، جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خطة البحوث والدراسات لعام ٢٠٠٨، بغداد، ٢٠٠٨).

العراق، وزارة التخطيط. «المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، التقرير الموجز.» (بغداد، آذار/ مارس ٢٠١٢)

فياض، هاشم نعمة. «العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيّرات الاجتماعية–الاقتصادية: دراسة حالة العراق.» (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢)

نصار، هبة أحمد. «التحول الديمجرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق.» (وثيقة، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بيروت، ١٥–١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٦، الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠٠٦).

٢– الأجنبية

Books

Gregory, Derek. *The Colonial Present: Afghanistan, Palestine, and Iraq*. Oxford : Blackwell, 2004.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs. *The Determinants and Consequences of Population Trends: New Summary of Findings of Interaction of Demographic, Economic and Social Factors*. 2 vols. New York: United Nations, 1973-1978. (United Nations; ST/SOA/SER. A/50-[Add. 1]: Population Studies; no. 50)

________. *Levels and Trends of Contraceptive Use*. New York: United Nations, 2000.

________. *World Population Policies, 2009*. New York: United Nations, 2010.

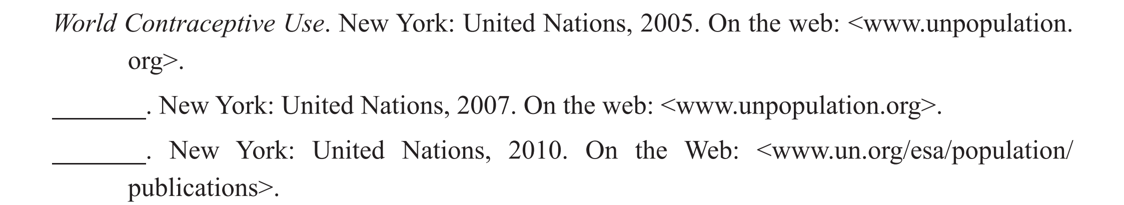
________. *World Population Prospects: The 2002 Revision*. New York: United Nations, 2003.

________. *World Population Prospects: The 2004 Revision*. New York: United Nations, 2005.

________. *World Population Prospects: The 2010 Revision*. New York: United Nations, 2011. On the Web: <www.unpopulation.org>.

Winckler, Onn. *Arab Political Demography*. Brighton: Sussex Academic Press, 2005. (Sussex Studies in Demographic Developments and Socioeconomic Policies in the Middle East and North Africa)

Women's Education and Fertility Behaviour: Recent Evidence from the Demographic and Health Surveys. New York: United Nations, 1995.


World Contraceptive Use. New York: United Nations, 2005. On the web: <www.unpopulation.org>.

_______. New York: United Nations, 2007. On the web: <www.unpopulation.org>.

_______. New York: United Nations, 2010. On the Web: <www.un.org/esa/population/publications>.

Periodicals

Ali, Mohamed, John J. Blacker and Gareth G. Jones. «Annual Mortality Rates and Excess Deaths of Children under Five in Iraq, 1991-98.» *Population Studies*: vol. 57, no. 2, 2003.

Baram, Amatzia. “The Effect of Iraqi Sanctions: Statistical Pitfalls and Responsibility.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Spring 2000.

Graham, Elspeth. “What Kind of Theory for What Kind of Population Geography?.” *International Journal of Population Geography*: vol. 6, no. 4, July-August 2000.

Sutton, Keith. “Demographic Transition in the Maghreb.” *Geography an International Journal*: vol. 84, no. 2, April 1999.